

الترغيب بنقد التائب

محمد بن عبد الوكيل

الناشر مكتبة النخيل

الترتيب بنقد التأييد

بقلم

محمد زكي كوري

وكيل نيضة الاسلاميه في خلافة الغماية سابقاً

عفي عنه

الناشر مكتبة النخايجي

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله المبدى العبد ، الفعال ما يريد ، المجازى للعبيد ، بما هم أهل له من نعيم مقيم أو عذاب شديد ، والصلاة والسلام على سيد الأولين والآخرين . وآله وصحبه المأدبين المهيدين ، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين ، وسائر ثمة الهدى المتبوعين ، رضى الله عنهم أجمعين .

أما بعد فهذه رسالة كتبها في هذه المرة ، وسماها (الترحيب بنقد النصب) للحدث عن كتاب صدر في هذه الآونة بعنوان : طليعة التنكيل بما في تنصيب الكوثرى من الأئمة . نضيف علامة المفضل المحقق عبد الرحمن^(١) بن يحيى العللى نية في حفظه الله ورعاؤه . بتعليق لأستاذ الفاضل الشيخ محمد عبد الزاق حمزة^(٢) المعروف في البيئات الحجازية والمصرية المعلق على مجموعة حوت رسالة رأس الحسين رضى الله عنه لابن تيمية وغيرها من الرسائل ونشرت في هذه الأيام أيضا على نفقة الوجه الأخرى محمد نصيف^(٣) عن أمين جدة ، الساعى في نشر ترجمة أئمة حنيفة

(١) وهو من أهل مصر ، ودوره في إحياء ما كان في عهد آئمة كثر .

(٢) من أسوان ، نشر بعض المباحث المتبوع قبل سبعين سنة على نحو استقر الله حل شأنه على ظهر موجة فصل عن عرش المصطفى وآل بيته ، وكان الحوض والحركة والصوت ونحوها من نوازل الحسنة له حل شأنه : وهو حق والحق منه (ز) .

(٣) وهو تولى نشر كتاب السيرة للامام عبد الله بن محمد القتون على إتمامه حل شأنه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، ولما وافقه حل حلاله في داره .

من تاريخ الخطيب في الهند قبل طبع هذا التاريخ بمصر بسنين مع ترجمتها الهندية تيسيراً لأشخاص أهل الهند من مذهبه السائد بين ثمانين مليوناً من مسلمي تلك الديار ، ومثل هذا الثرى المنفق بسخاء فيما هو في سبيله لا يتصور أن يتقاعس عن الإنفاق في طبع كتب الرد على (تأنيب الخطيب) تلافياً للخطر الدائم من هذا الكتاب الذي كان وقف دون ذلك الأمل في كل مكان ، فيعلم بذلك بادئ ذي بدء في أي فلك تدور هذه الطليعة الطالعة ، خاضعة خانة فمرت بها فعلت أن لمؤلفها الفاضل اشتغلاً بتأليف كتاب سماه (النقد البري لتأنيب الكوثرى) وقد رتبته على أربعة أبواب وخاتمة ، فبالنظر إلى مقدمة المؤلف يعلم أن هذا الكتاب قد كملت الأبواب الثلاثة الأول منه وأكمل الرابع ويرجو أن يتم الباقي قريباً بإذن الله تعالى ويظهر من الطليعة أيضاً أن تأليفه التشكيل بما في تأنيب الكوثرى من الأباطيل على وشك التمام ، وأنه مرتب على أربعة أقسام . وعلى كل حال أشكر الأستاذ الناقد على اهتمامه بنقد التأنيب ، وإن تأخر زمن النقد عن زمن نشر الكتاب بثمانى سنوات ، مع أن دائرة المعارف العثمانية التي يشغل الأستاذ الناقد مصححاً للكتب فيها من أوائل الجهات التي كان التأنيب وصل إليها بعيد نشره سنة ١٣٦١ هـ مباشرة ، وكان عنده متسع كبير لنسف ما كتبه هذا العاجز نسفاً ، لكن أخره إلى اليوم تكريماً وعطفاً ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى أرى على (طليعته) الصادرة في هذه الأيام طابع الاستعجال ، لتحديثها

== على جهنم إلى غير ذلك من معتقدات سلفهم ، وهو الذي أفتق أيضاً على طبع رسالة على القارى في والذي النبي صلى الله عليه وسلم بعد أن قبر ما انطوت عليه من الرأى المالك بردود أهل العلم ، وفي (رأس الحسين) ما يحسن الإطلاع عليه لتعرف غايته من نشاطه الجديد (ز) .

عن تأليف وتأليف متشابهين لم يتم تأليفهما بعد ، ولإعلانها عما لم يتم إلى الآن تأليفه ، ونحن في انتظار صدورهما لتنتفع بفوائدهما وبالتحقيقات التي أودعها فيهما ذلك الأستاذ المحقق ليصل إلى غايته التي ينشدها فيما هو بسبيله ، ومع ذلك لست أدري سر هذا التعجل ، بعد ذلك التمثل بشطر الكتاب شطرين متشاكلين وإطلاع الطليعة قبل إعداد العدة التي تستند للقعدة إليها ، وعلم ذلك عند علام الغيوب ، المطلع على كوامن القلوب ، ويرى بعضهم أن السر في ذلك أن الأستاذ اليماني ترفق به بعض من علم تكدر نعيم ارتقاؤه هناك فذله على معين لا ينضب ، وأرشده إلى جدى ترى يتفق بسخاء في هذا السيل منذ قديم فأوى إلى هذا الركن الوثيق ، وسلك هذا الطريق ، فوضع نماذج من عمله تحت تصرف هذا الثرى النبيل ، والسيد الأصيل ، وللإنسان الخيرة فيما يختاره لنفسه ، لئله قبل أن يغيب في رسمه ، ويحاسب على ما اقترفه في أمسه . فدخلت النماذج تحت تصرف الناشر ، منبئة عن أخواتها التي بقيت وراء الطليعة في المؤخرة ، وهذا هو سر هذا التعجل ، بعد ذلك التمثل . على رأى ذلك المفكر ، وأما عندي فربما يكون هذا الناقد من اللا مذهبية الحداء الذين يضلون أتباع أئمة الهدى للمتبعين ، رضى الله عنهم أجمعين ، كما هو منهج الشوكاني في تفسيره ، فيكون عمله هذا مرحلة من مراحل برنامج المرسومة ، وعماقريب يكشف عن اتجاهه الستار بأكثر مما كشف ، فله رأى أن الانتظار ، إلى أن يصفو الجو مما يستنفد الاصطبار ، شهور وغامر واستخفه الاغترار ، والواقع أنه لا يهمنى لا هذا التعجل ، ولا ذلك التمثل كائنة ما كانت أسبابهما ودوافعهما ، لأنى أعلم جيداً أن الباطل زاهق في كل مكان ، والحق لا يعدم نصيراً في كل زمان ، وأن نصير الباطل صريع

مخدول ، وعدو الحق هالك مرخول ، فلي المرء أن يقوم بواجبه في كل وقت ،
والنجاح إلى الله سبحانه ، وليس بيد العبيد .

وقد وقفت على أشياء كثيرة من إرهاصات تلك الطليعة مما زادني تبصراً ،
وكان المعروف من اليمانيين لين الجانب ، وسمو الخلق ، ورقة الطبع ، والطف البالغ
والابتعاد عن الاقذاع والبذاء ، ومع ذلك أرى بين ثنايا كلمات هذا المؤلف
عبارات نائية ، فرأيت تسجيلها هنا باسم الأستاذ الناقد ، لتكون معايير يتعرف بها
مبلغ أدب هذا المناظر في الجدل العلمي ، إلى أن يتبرأ منها فيثبت أنها من المعلق
المعروف اللهجة منذ قديم أو من الطابع الجديد ، النحاز إلى السلفية الحاضرة ،
والمضوى تحت رايتهم حديثاً في سبيل الارتفاق ، والناس معادن ، فمن تلك
الكلمات النائية والشطحات الباردة قوله : لا يضر السحاب نبج الكلاب .

وقوله : ولو ألقمت كل باجح حجراً . . . ، وقوله : كاليهود الذين يؤمنون
ببعض الكتاب ويكفرون ببعض بنيا وهوى ، وقوله : فاحتج بالحرف المعلوم تحريفه
اقتداءً سلفه اليهود ، وقوله : للثلث العاشر المصري (كرم القنجة تدهيك ، وتجبب إلى فيها
فيك) ، وقوله : أسانذته اليهود ، وقوله : قد ثبت عليه أنه يحرف الصحيح متعمداً
فكيف لا يتعلق بخطأ يوافق هواه ويشقى غيظه من هدم صنمه ، - والصنم عند
هذا الناقد هو الامام الأعظم فقيه الله الأورحد وهادمه في نظره نذل من البهائين -
إلى غير ذلك من كلمات تشف عن سجايا الناطق بها ، ويجب أن يعلم هذا الباهت
التهافت أن الكوثرى ليس ممن يجرى على لسانه نبج الكلاب ، ولا تهاذر
القحاب ، ولا التبز باليهودية في الخطاب ، للأضداد والأحباب ، ومع هذا كله
يصف ذلك الأستاذ الرشيد هذا العاجز في ثنايا كلامه ببالغ التيقظ ، وسعة الاطلاع
وانتباه لا يمكن معه أن يهمل في شيء ، وفطنة تجتلي أخفى الخفايا ، وكاد أن يجعلني

هكذا فوق مستوى البشر من هذه النواحي ليصل بذلك إلى أن الكوثرى أقام
 كذابين مقام ثقات في أسانيد المثالب لا واهما من اتفاق الاسم واسم الأب بين
 الفريقين بل قاصداً يعلم أن هذا الشخص المذكور في السند ليس ذلك الكذاب
 ويذكرني بأني عن برأه الله من أن يهيم في شيء ، تأكيذاً للذم بما يشبه المدح ،
 ليضعني موضع الباهت المتقصد ، والحرف المبدل عدداً في نحو عشرة مواضع من
 كتاب التأنيب ، وهذا حكم غيبي يتبرأ منه كل من يخاف الله عز وجل ويراقبه
 في الأقوال والأعمال ، ومن عجيب أمر هذا الأستاذ اليماني محاولته أن يقف منى
 موقف ذلك الأملئ الذي يظن بك الظن كأن قدرأى وسمع ، متكها في طرق
 بحثي وتنقيبي ، وجازما بما يلهمه هواه المجرد رجما بالنيب ، ولو كان عنده بعض
 إنصاف لما كان يحاول أن يتحكم على النيب بهواه ، بل كان يقول : إن كتاب
 التأنيب في نحو مائتي صفحة كبيرة ، وكل صفحة منها تحتوي على نحو ثلاثين اسما
 من أسماء الرواة ، وإن الروم بما لا يخلو منه باحث ، والوهم في نحو عشرة مواضع
 من بين تلك الأسماء الكثيرة شيء لا يذكر في جنب تلك الكثرة ، فأرد عليه
 رد المصيب على الغالط المتوهم ، لارد المستيقن على الناش الجرم ، على فرض أن
 هذا الناقد صادق الخلدس في التوهم فضلاً عن أن تصدق هواجسه في التأنيم ،
 ولا سيما في مثل متون تلك الأخبار ، البادى في أول نظرة سقوطها للأنظار ،
 لمصادمتها الحقائق المستقرة في نفوس المسلمين بشأن الاثمة فقهاء الأمة ، ولما فيها
 من شواهد تقضى بذلك السقوط قبل البحث في الرجال ، لكن الأستاذ اليماني
 الفاتئ في معترك النحل ، تظاهر بنير مخبره حيث تحكم عليه الهوى فأخذ يحاول
 توثيق رواية المثالب في كتاب الخطيب ليقنع بعواصف المثالب ، الامام الأعظم ،
 من مقامه الأسم ، غير ملاحظ أنه سابق الاثمة ، ومقتدى معظم الأمة ، وليس

الذين ائتمنوه في دين الله بمنزلة الحيارى الضلال على توالى القرون كما يريد أن يصورهم كذلك ذلك القلم المقتون ، وزعمه أنه لا يحمل ضئينة ضد فقيه لللة مع تهانيه في تدعيم المثالب الظاهرة السقوط يكون من قبيل التبرى من النتيجة الحتمية بعد الاعتراف بمقدمتي القياس الصحيح المنتج لتلك النتيجة ، وبعد هذا التمهيد آتحت فيا بعيد الحق إلى نصابه ، ويصنى الجو من غير عثار ذلك الناقد في كتابه ، بإذن الله عز شأنه ، ولا إله غيره ، في مقدمة وفصلين ومن الله التوفيق .

المقدمة

في الأحداث التي اكتنفت نشر تاريخ الخطيب في القاهرة . كان كثير من الطوائف في الشرق والغرب يرغبون في نشر هذا التاريخ ، ويدون مؤازرتهم لمن يقوم بطبعه من كل ناحية على اختلاف أغراضهم فاتفق جماعة على القيام بطبعه ، وأعدوا العدة لذلك ، وبدأوا في العمل ، ولما نجح طبع الكتاب إلى آخر الجزء الثالث عشر ، وعرض للبيع ، رأى الأزهر الشريف أن في ذلك أكبر اهانة للامام الأعظم لما حواه من أكاذيب ظاهرة ضد هيبه الملة بما يبأى السوق من النطق به في أى شخص فضلا عن مثله مع جلالة قدره عند المسلمين منذ قديم ، واعتراف الجميع بخدماته العظيمة في الدين ، وجريان القضاء الشرعى بين المتقاضين في الحاكم الشرعية على مذهبه في أغلب بلاد المسلمين على تعاقب السنين ، فصدر الأمر من وزارة الداخلية المصرية بمصادرة ، الحلة الثالث عشر الذى فيه تلك الجريمة شأن الامام الأعظم ، وفق اشارة الأستاذ الأكبر شيخ الجامع الأزهر إذ ذاك ، فنفذ الأمر حتى هزت هذه المصادرة القائمين بطبع هذا الكتاب الضخم هزاً عنيفاً فسعوا بكل ما عندهم من حول وطول في إقناذ الموقف إلى أن التزموا بما ألزموا به . من اعادة طبع الجزء المذكور بتعليق لجنة من علماء الأزهر يرأسهم المفتى الأكبر وموافقة شيخ الجامع الأزهر على التعليق المعروض عليه ، مع التزام الطابعين طبع رد الملك المعظم عيسى الأيوبى على الخطيب كملحق حسب ما ألزموا أيضاً بذلك ، وقام الطابعون بالترامهم ، فخاب أمل القاتنين من اللامذهبية والمتسلفين ، وهكذا

أعيد الحق إلى نصابه بعض إعادة ، وكان للأزهر الشريف الحق الصريح في إلزامهم بذلك ؛ لأنه الحارس الشرعى للفقہ الاسلامى منذ قديم ، قام بواجبه فى استكمال الرد على الشاطح الأئيم .

فمن يرى : (أنه لم يظهر لأحد من أئمة الإسلام المشهورين مثل ما ظهر لأبى حنيفة من الأصحاب والتلاميذ ، ولم ينتفع العلماء وجميع الناس بمثل ما انتفعوا به وبأصحابه فى تفسير الأحاديث المشتبهة والمسائل المستنبطة والنوازل والقضاء والأحكام) كما فى الخيرات الحسان لابن حجر الهيتمى الشافعى ، ومن يقول : (إن العلم برأ وبحراً ، وشرقاً وغرباً ، بعداً وقرباً تدوينه رضى الله عنه) كما يقوله محمد بن اسحاق النديم على تشييعه واعتزاله ، ومن يرتئى : (أنه ما كان شطر هذه الأمة من أقدم عهد إلى يومنا هذا يعبدون الله تعالى على فقه هذا الامام لو لم يكن لله سر خفى فى ذلك) كما هو معنى ما فى جامع الأصول للمجدد بن الأثير الشافعى ، ومن يعتقد (أن الطاعنين عليه إما حساد أو جاهلون بمواقع الاجتهاد) كما يقوله ابن عبد البر المالكي فى الانتقاء ، والنجم الطوفى الحنبلى فى شرح روضة ابن قدامة الحنبلى ، وعقود الجمان لمحمد بن يوسف الصالحى الشافعى ، وتنوير الصحيفة للجمال ابن عبد الهادى الحنبلى وغيرهم من العلماء المبرزين من التعصب الذمى يستنكرون عمل الخطيب غاية الاستنكار ، ويملون قدر الإمام الأعظم غاية الإجلال ويكبرون فضله غاية الإكبار ، وإيماعاديه ويسعى فى نقوية زائف الحكايات من هو من أهل التشبيه المعادين لأهل التنزيه وبعض القدريه والجبرية وسائر المبتدعة واللامذهبية التى يرونها إحلال القوايين الوضعية مقام الأحكام الفقهية المتوارثة ، وبعض الطامعين

في مناصب قضائية لم ينالوها لا تحصارها في أصحابه - رغم رغبته - في كثير من الدول قديما وحديثا ، كما يظهر ذلك عند مداورة أحوال الطاعنين في الامام الأعظم والهام الاقدم رضى الله عنه ، ولم يدرك هؤلاء المساكين أنه لا حيلة لهم في خفض من رفع الله قدره على ممر الدهور ، حتى يقفوا عند حدهم بأنفسهم فلنطمئنتهم على أن أقلام أصحابه وأتباعه ومقدرى فضله مرهفة في المشرق والمغرب في كل زمان لوقف المتطاول عند حده فليجرب من تحدثه نفسه بالتطاول حظه من ذلك متى شاء والله بصير بما يعلمون .

الفصل الأول

في بيان الباعث لحملات المتهجمين من النقلة على أبي حنيفة وأصحابه من آراء رسخت في أذهانهم معتقدين أن مخالفتها زيغ وضلال ، وأن أبا حنيفة وأصحابه يخالفونها ، وإيضاح طرق بحثي وتفتيبي عن علل أخبار المثالب الظاهرة السقوط ، مع شرح طريقة الأستاذ الناقد في محاولة تقوية رواية المثالب تركيزاً لها في أكتاف أبي حنيفة ليستقط من مقام القدوة لمعظم الأمة المعترف له بذلك عند أهل العلم منذ قديم ، وعند الإلمام بمباحث هذا الفصل لا تبقى حاجة للقارئ الكريم إلى الوقوف كثيراً عند هجمات الأستاذ اليماني للمنقولة في الفصل الثاني . فنسب أسباب حملات النقلة قديماً الرأي الذي يعزى إليه أبو حنيفة وأصحابه ، مع أن رأيهم في غير النصوص مستمد من النصوص برد النظر إلى النظر ، وهو طريقة فقهاء الصحابة والتابعين كما تجد أسانيد ذلك في (بيان جامع العلم وفضله) لابن عبد البر وفي (الفقيه والمتفقه) للخطيب نفسه ، فضلاً عما أفاض فيه أبو بكر الرازي قبلهما في (الفصول) والإتقاني في (الشامل) بعد هؤلاء ، فنسب الرأي المستمد من الكتاب والسنة في النوازل زيفاً فقد خالف جمهور فقهاء الصحابة والتابعين وجهل ما علمه الفقهاء ، وأخلد إلى أرض الجود ، ومنها عدم عد أبي حنيفة العمل ركناً أصلياً من الإيمان حذراً من إكفار الأمة جماء بمجرد إخلال بعمل ، وهو أيضاً مقتضى الكتاب والسنة كما تجد بسط ذلك في كتب أهل الشأن وفي التائيب نفسه وعد ذلك إرجاء وزيفاً ظلم وعدوان ، فلا يكون نبذ رواية من لا يقول : (الإيمان قول وعمل يزيد وينقص) معتمداً على أساس سليم ، وعند من يرى أن العمل من كمال الإيمان لا يكون في الأمر خلاف يوجب إساعة القول في أحد من الفريقين ،

ومن أصر على أن العمل ركن أصلى من الإيمان بحيث إن من أخل شيئاً من العمل يكون قد أخل بالإيمان ، فهو فى سبيل الانحيار إلى المعتزلة أو الخوارج شاعراً أو غير شاعر ، مع أن المغالاة فى الجرح بهذا السبب فى غاية السكثرة فى كتب الجرح لأناس لا يميزون بين الهدى والضلال فى مسائل الخلاف ، فيكون طعنهم على أبى حنيفة وأصحابه برميهم بالإرجاء مما يرتد إلى الطاعنين كطعنهم بالرأى ، ومنها الاستثناء فى الإيمان . وأغلب النقطة يعدون من لا يستثنى فى الإيمان زائفاً مع أن أبا حنيفة وأصحابه يرون أن قول المؤمن (أنا مؤمن إن شاء الله) لا يصح إلا إذا أراد المآل دون الحال ، لأن العاقبة مجهولة فيصح الاستثناء بهذا الاعتبار ، لكن إذا أراد الحال يكون شاكاً غير جازم ، والإيمان غير محتمل للنقيض أصلاً بل التمين هو الجرم والبت ، ومع ظهور هذا يحتد بعض النقطة فيمن لا يستثنى فى الإيمان ويقول (أنا مؤمن حقاً) فيعده مرجئاً فلا يكون لمثل هذا الطعن قيمة فى إسقاط المطعون كاهو ظاهر ، ومنها إكفار من لا يزيد على قوله (القرآن كلام الله) وقوفاً عندما وقف الكتاب والسنة وحسماً للزاع القائم إذ ذاك ، لا شكاً فى حدوث ما بأيدينا ولا فى قدم علم الله ، ومنها إطلاق القول بإكفار من يقول (القرآن مخلوق) من غير استيضاح لمراعاة من ذلك : هل مراده القرآن فى علم الله القائم بالله كما يقول الإمام أحمد (القرآن من علم الله وعلم الله غير مخلوق) أم القرآن فى السنة التالين ومصاحف الخطاطين وأذهان الحفاظ فالأول غير مخلوق جزماً والثانى مخلوق حتماً عند أهل الحق . فيكون إطلاق القول بإكفار القائل بمخلق القرآن مع كون مراده هو الثانى تهوراً مردوداً ، وإن زلت قدم ابن قدامة صاحب المغنى فى ذلك فى مناظرة له مع بعض الأشاعرة وادعى قدم الثانى ، ومنها الإكفار أو التبديع بقول القائل (لفظى بالقرآن مخلوق) بدون الاستكشاف عن مراده . هل أراد

بلفظه لفظه الذى هو فعله أم القرآن فى علم الله المحكى عنه بهذا اللفظ . فالأول حادث من غير شك والثانى قديم بلا ريب كما تجد شرح ذلك فى لقت اللحظ إلى ما فى الاختلاف فى اللفظ لابن قتيبة ، ومع وضوح ذلك ترى حشد أسماء النقلة المكفرين للقائلين باللفظ كقراً ناقلاً من الملة فى شرح السنة لللالكائى وغيره ولا شك أن هذا تهور قبيح ، ومنها مسائل الصفات التى يروى فيها بين النقلة أخبار بعيدة عن الصحة والتبوت فيأخذون بها حاملين لها على معارف تدخل فى تجسيم إله العالمين مما يبرأ منه كل سنى يريد التنزيه ، وهذا من أخطر ما أثار حفيظة كثير من النقلة ضد المنزهين ، وكانت كتبهم مغبأة إلى أن طبع كثير منها تحت ظلال الحرية وأصبح فى متناول يد كل قارىء بعد نسج هالات من التبجيل حول أسماء مؤلفيها ، تمهيداً للإضلال بأفأويلهم المرودة من غير رقيب ولا محجب ، إلى غير ذلك من صنوف الجهل . ولا يتسع المقام لأكثر من هذه الإلمامة المشيرة إلى ما وراءها من الجهالات .

ويظهر أن بعض الناهخين عن القائلين بالحرف والصوت من الحشوية لا يميزون بين إطلاق وصف الدال على المدلول مجازاً وإطلاقه على الدال نفسه حقيقة ، فيحاولون أن يتصوروا فى قول بعض أئمة السلف : القراءة مخلوقة والمقروء غير مخلوق ، بعض مستند لهم ، فى قدم ما بأيديهم ، مع أن الواقع أن القراءة مثلاً بالمعنى المصدرى لها طرفان القارىء والمقروء ، لأنه المعنى النسبى بين هذين الطرفين فالقارىء هو الشخص التالى ، والمقروء هو الصوت المكيف بكيفية خاصة الخارج من القم القائم بالهواء المهتز اهتزازاً خاصاً فموضوع المقروء وحقيقته هو ذلك الصوت فيكون حادثاً مخلوقاً كالقارىء ، وأما استعمال المقروء فيما قام بالله من ألقاظ علمية غيبية فمجاز من إطلاق وصف الدال على المدلول كما بسط ذلك السعد التفتازانى فى

شرح المقاصد تبيننا لمقاصد القائلين من السلف بأن التلاوة حادثة والمتلو غير مخلوق بأن هذا من وصف المدلول بوصف الدال فانهم ذلك فإنه من مزالق بعض الأفهام . وأما طريقتي في البحث عن أسانيد للمثالب المخالفة لما تواتر من مناقب الامام الأعظم المرفوع المقام جداً منذ قديم فتستند إلى أمور ؛ منها أن أخبار الآحاد على فرض ثقة روايتها لا تناهض العقل ولا القل للمستفيض فضلاً عن المتواتر ، وقد ثبتت إمامة أبي حنيفة وأمانته ومناقبه لدى الأمة بالتواتر حتى نال مقاماً لا يسامى على توالى الدهور فخير الآحاد ضد من استقر في نفوس معظم الأمة الاعتراف له بتلك الزايات آيل للسقوط بنفسه فضلاً عن أن تكون في رجال سنده علل ، ومنها أن بين علماء الجرح والتعديل من يسجل أسماء المجولين في عداد النقات بمناسبة أنهم ما عرفوا جرحاً فيهم فمثل ذلك المجهول لا يرتفع بهذا التسجيل فوق أن يكون مجهول الصفة ولا سيما في خبر يسقط بأدنى سبب ، ومنها أنه تقرر عند أهل العلم أن فائد الشيء لا يعطيه ، فيكون توثيق غير الثقة لشخص لا يرضه إلى مرتبة النقات ، فأمثال أبي نعيم والبيهقي والخطيب ممن ثبتت شدة تعصبهم للموجبة لرد أنبائهم فيما يمس تعصبهم لا يقبل قولهم في توثيق رجال المثالب ، وهم الذين تراهم يحتجون بأخبار فيها كذابون عند أهل النقد مع علمهم بأنهم كذبة كما دللنا على ذلك في مواضع ، ومثل أبي الشيخ صاحب كتاب المظنة الذي يعد بعضهم كتبه من حقول الموضوعات لا يرفع توثيقه الشخص فوق أن يكون غير موثق ، ومرادى من كون الرجل غير موثق كونه غير موثق من أهل الشأن ، وهذا ظاهر ، وكم من راو يوثق ولا يحتاج به كما في كلام يعقوب القسوى ، بل كم ممن يوصف بأنه صدوق ولا يد ثقة كما قال ابن مهدي : أبوخلدة صدوق مأمون ، الثقة سفيان وشعبة اه فترى هكذا ثقة لا يحتاج به ، وصدوقاً لا يعد ثقة . ومنها أن خبر الآحاد يكون

مردوداً عند مصادمته لما هو أقوى منه من أخبار الآحاد ، فضلاً عن مصادمته لما تواتر ففي هذا الموضع لا داعي للبحث عن رجال السند من كل ناحية لكفاية إبداء بعض مأخذ في إسقاط الخبر الآيل بنفسه إلى السقوط فلا ألام في ذلك بعدم استيفاء الكلام ، وكمن رجل اتقى بعض حديثه في الصحيح ومع ذلك لا يصح عد أخباره كلها صحاحاً ، فضلاً عن رجل له جارج ومادح يترجح جرحه في خبره المصادم للتواتر المستفيض ، وأما مراعاة حرفة الجرح فخير ميسورة كل وقت وكفى الاحتفاظ بجوهر المعنى ، فطريقتي على هذا في البحث عن رجال المثالب النظر أولاً في متن الخبر لأستجلي مبلغ مخالفته للعقل أو النقل بادي ذي بدء لأبني على ذلك تعيين مبلغ الاهتمام الواجب في البحث عن إسناد الخبر فإن كان الخبر ظاهر السقوط بمخالفته للعقل أو للنقل فلا أرى داعياً إلى التوسع في إبداء وجوه الخلل في السند بل أكتفي ببعض مأخذ في الرجل مدونة في كتب أهل الشأن ، فأدونها في الكتاب غير مستقص ذكر جميع ما قيل في الرجل الذي أتحدث عنه ، لكفاية ذلك لإسقاط الخبر الآيل بنفسه للسقوط كما سبق ، وعادتي أيضاً في مثل تلك الأخبار تطلب ضعفاء بين رجال السند بادي ذي بدء ضرورة أن الخبر الذي ينبذه العقل أو النقل لا يقع في رواية الثقات ، وبمجرد التوافق في الاسم لا يبرر نسبة الخبر التالف إلى الثقات لأجل تصحيح الأخبار الكاذبة مثل قول القائل : أبو حنيفة ضال مضل وأبو يوسف فاسق من الفساق وأصحاب أي حنيفة أشبه الناس بالنصارى ، وأبو حنيفة استتيب من الكفر مرتين أو استتيب من الزندقة ، أو أنه رجل خراساني بمائة ألف مسألة يسأله عنها فقل هاتها إلى آخر تلك الافتراءات الساقطة للمدونة في الكتاب وإنما يكون استيفاء جميع ما قيل في رجال السند عند الكلام في أخبار آحاد لا تصادم العقل ولا النقل للتواتر أو المستفيض

وأما الخبر المصادم لذلك من بين أخبار الآحاد فيرد حيث لا تمكن مناهضته للعقل والخبر المتواتر على تقدير سلامة رجاله من المآخذ ، فكيف إذا كانت رجاله مجروحين على درجات متخالفة ، معادين له في العقيدة والعمل ، فطريقة نقد أخبار الآحاد غير المصادمة لما هو أقوى منها غير طريقة نقد خبر الآحاد المناهض للعقل والعقل المتواتر ، فإنه ساقط بنفسه ، فيكون الكلام في رجال سنده وتبيين المآخذ فيهم مجرد إبداء مبلغ سقوط أهل البهت سقوطاً لا يهوض لهم بعده ، وإني أرى الأصل في أنباء أبي حنيفة هو الفضل والنبل لكونه عمدة الأمة ، وقُدوة الأئمة ، ومقامه المائل أمام كل بصير في كل طبقة مما لا يحوزه إلا الخبر النبيل ، بخلاف الأستاذ اليماني فإنه يرى الأصل في أخباره الشر ، فيحاول إثبات كل شر ورد في السنة بعض أهل البهت بشأنه ، والمسيء حقاً إلى نفسه وإلى الأئمة هو الناقد المنتهج منهمج تركيز المثالب على أكتاف أبي حنيفة بتصحيح روايات الكلمات النائية على السنة أئمة كبار بمحاولة توثيق رواياتها ، فإن رواية (ما ولد في الإسلام أشأم منه) مثلاً تسقط القائل المتهور كائناً من كان ، لأنه لا شؤم في الإسلام ، وعلى فرض وجوده لا يعدو الثلاثة الواردة في الآثار ، وعلى تقدير تجويز وجوده خارج الثلاثة يكون شؤم المشؤمين متنازلاً الدرجات ، وعلى تقدير أن الإمام الأعظم المشهود له بأعظم الخدمات للإسلام مشؤم فن أين للقاتل المتهور أن يقول إنه أشأم المشؤمين ؟ ومن أين يعرف أنه في أعلى درجات الشؤم بين المشؤمين ؟ فمن يثبت مثل هذا المراء الساقط بنفسه على لسان إمام من كبار الأئمة يكون هو المسيء إلى نفسه وإلى ذلك الإمام حقاً ، لا المكذب للروايات المخرقة بقرع الحجة بالحجة ، فليسمح لي الأستاذ الصالح أن أقول له : أفلا تكون أنت الأحق بذلك المثل السائر الحكيم الذي تجريه على لسانك ؟ ثم إن محاولة

الاختفاء وراء الرجال في معامع الجدل ليست من شأن الأبطال ، وقد قال ابن المبارك :
(دعوا ذكر الرجال عند الحجاج) لأن الرجال إنما يعرفون بالحق ولا يعرف الحق
بالرجال ، ثم إن كل واحد من الأمة فيه ما يؤخذ أو يرد ، فحك الحق هو الحجاج
في كل موقف ، ومنزلة كل عالم إنما تتبين بقرع الحجة بالحجة لا بذكر أسماء رجال
غير معصومين من الزلل ، ولا عصمة لغير الأنبياء عند أهل الحق ، فلا يكون
التحدث عما يعزى إلى بعض الأئمة من الكلمات الماسة بعرضها لحك النقد العلمي
في شيء من الإساءة إليهم بل هذه الطريقة هي الطريقة للمثل في تحقيق مثل هذه
المطالب عند من برأهم الله تعالى من التعصب النميم ، وللإشارة إلى ما ذكرت
هنا من طريقتي في البحث قلت في مفتتح التأنيب : (فلا يتصور أن ينأهض
ما روى في مثالبه في تاريخ الخطيب ونحوه ما تواتر من مناقبه إلا إذا كان الخبر
التالف يقاوم الخبر المتواتر ، أو كانت المواجه والوساوس قاضية على الملموس من
الحقائق ، وليس الصحيح من خبر الآحاد يمارض المستفيض المشهور فضلا عن
المتواتر ، وأسانيد ماساقوه في مثالبه رضى الله عنه ، فيها من وجوه الاعتلال
والاختلال ما سنشرحه إن شاء الله تعالى ، وما سردناه في هذا الكتاب من
الأخذ والرد يدعو الباحث المتبصر إلى التروى في قبول كل ما يجد في كتب الجرح
إلى أن يستوثق من ملابسات الجرح وبواعثه ، والله سبحانه هو الهادي) . وهذا
البيان الواضح يحتم على الناقد الصالح أن يدرس ملابسات فتنة القول بخلق القرآن
وما ترتب عليها من الترامي بالدعة بل بالكفر والزندقة بأهله الأسباب ، وأحداث
عهود التزاحم على القضاء والمناصب ، واستفحال شر التعصبات المذهبية الحاملة
على التغاير تغاير التيوس في الزرائب ، مع مدارسته كتب أيام الفتنة في التاريخ
وما حوته من الجروح المبينة على توتر الأعصاب ، قبل هدوء النفوس ورجوعها

إلى الصواب ، وكذا الكلمات النائية المدونة في الكتب المؤلفة زمن تولى القبتن
المثيرة في المعتقد من أمثال استقامة خشيش ، وسنة عبد الله بن أحمد ، ومسابل
حرب بن اسماعيل ، وسنة الخلال ، وقض الدارمي ، وتوحيد ابن خزيمة ، وطبقات
ابن أبي يعلى ، وإبانة ابن بطة وغيرها من الكتب المعروفة ليتأكد من مبلغ انطباق
ما حوته من الآراء لمعتقد أهل الحق أو مجافاتها له على ما في ردود أهل الشأن
عليها وعلى ما في كتب وتمايلق ومقالات لي في الرد على أهل الأهواء ، واللامذهبية
الخدناء ، وأغلبها في متناول أيدي الباحثين وبعد اطلاع الأستاذ اليماني على ذلك
كله ، له أن يتخذ لنفسه موقفاً من الكوثرى كما يشاء ، وهذا هو مفتاح النقد
في هذا الميدان . وأما الاكتفاء بما ساقته إلى يده مهمة التصحيح المطبوع من
الكتب فلا يتقنه مما تورط فيه من محاولة تدعيم روايات المثالب ، فقد المثالب
أصلاً في هذا الإمام الجليل المثالب وتطلب ثقات بين السمين بالأسماء الواردة في
أسانيد المثالب ليكونوا رواة تلك الحجازي مع قبول التوثيق من كل من دب وهب
والتغاضي عن المآخذ في المتن والسند في مناهضته المتواتر وللشهور المستفيض في
الوصول إلى غايته من تحمیل أحمال التهم على أكتاف الإمام الأعظم ووصف
الذاب عنه بما ألهمه هواه من الأوصاف بدون أن يرعى إلا ولاذمة هي طريقة
ذلك الناقد قائد تلك الطليعة ، وسلوكه هذا المنهج في معاداة أبي حنيفة وأصحابه
سعى في الخسران وغلو في الطغيان وكفران للنعمة أي كفران ففسأل الله الصون
في كل آن .

ومن المضحك تظاهره بأنه لا يعادي النعمان مع سعيه سعى المستميت في توثيق
رواية الجروح ولو التحاكم إلى الخطيب نفسه المتهمة فيما عمله ، مع أنه لو ثبتت ثقة حملتها بت
مقتضاها ، والتحاكم إلى التهم شأن هذا الناقد البصير ، وحذفه للمتون لأجل

إخفاء مبلغ شاعتها عن نظر القارىء فلو ذكرها كلها مع كلام الكوثرى في موضوع المسألة لنبذ السامع نقد هذا الناقد في أول نظرة لما حوت تلك المتن من السخف البالغ الساقط بنفسه من غير حاجة إلى مسقط فيكون ذكر المتن قاصدا لظهوره ، فيا سبحان الله ! (كبير قهواء الإسلام يكون أشأم من ولد في الإسلام ، وأصحابه الذين ملأوا العالم علما أشبه الناس بالنصارى ، وهذا الإمام ضال مضل ، وصاحبه الأكبر فاسق من الفاسقين ، واستتيب إمام الأئمة من الكفر مرتين ، ومن الزندقة مرتين ، وأناه آت من خراسان بمائة ألف مسألة ليسأله عنها ، فقال هاتها) ، فهذه نماذج من الروايات التي يسعى الأستاذ اليماني في توثيق روايتها ، مع أن الإمام الأعظم أول الأئمة تدوينا لفقهِه الإسلامي الناضج بعد تمحيص المسائل في مجلس قمى يرأسه هو ، وهو أيضا أول من ألف من بين الأئمة في إيضاح عقيدة الإسلام والرد على أهل الزيغ كما اعترف بذلك الأستاذ عبد القاهر البغدادي وقد ملأ علمه وعلم أصحابه بلاد الشرق والغرب ، ومآثره عند الجميع تبهر الأبصار ، ومفائره تنخر بها الأسفار ، وما له من إنفاق وإيتار مشهور بين علماء الأمصار ، أمثله حقيق بنك المثالب ؟ لكن الدهر أبو العجائب ، وهو يسعى في تحميل الروايات الكاذبة على أكتاف ثقات يضمهم في الأسانيد بدل الضعفاء ، وأنا أسى في رد البضاعة الزائفة إلى أصحابها المنهمين ، فلا أدري من الذي يكون مسينا إلى الثقات ؟ هل الذي حملهم بهتانا عظيما أم الذي برأ ساحتهم من أن يكونوا رواة هراء وسخف ، هذا طريق ، وذاك طريق ، والله المستعان .

الفصل الثاني

في التحدث عن اعتراضات الأستاذ المهجم ، فن ذلك رمية إياي في مفتحي القسمين من طليعته بالظن في الأئمة من غير ذكر أى دليل على ذلك كما هو شأن دعاة السوء ، فكأنه لم يرم ما في أول كتاب التآنيب الذي يشتغل بالرد عليه منذ ثمانى سنوات ، وفيه مانصه : (إن الأئمة المتبوعين رضى الله عنهم أجمعين كانوا كأُسرة واحدة يقناصرون في خدمة شرع الله سبحانه ؛ يستفيد هذا ما عند ذاك وذلك ما عند هذا حتى نضج الفقه الإسلامى على أيديهم تمام النضج ، بانصرافهم كل الانصراف إلى استقصاء ما ورد في السنة قبل أن يدخلها الدخيل بعد القرون الفاضلة ، و ياقبالهم أشد إقبال على تفهم ما في كتاب الله وسنة رسوله من المعاني السامية ، والمرامى البعيدة ، قبل أن تحدث في اللغة أطوار تبعدها عن المعاني التي كانت تفهم منها عند المخاطب بها في عهد نزول الوحي ، وكان فضل الله عليهم عظيما ، حيث أعدم لهذا العمل النبيل ، بقدر ما آتاهم الله من بالغ الذكاء ، وقوة الحفظ ، وحسن الخوض على المعاني ، وبعد النظر في اجتلاء الحقائق من المكامن وتمام الشغف بالفقه والتفقيه ، وسرعة الخاطر ، وجودة الإلقاء ، وعذوبة البيان ، وسعة دات اليد ، والصحة الكاملة ، والعافية الشاملة ، وعظيم الإخلاص مع قرب عهدهم من زمن المصطفى صلوات الله وسلامه عليه ، والرواة الذين كانوا بين كل واحد منهم وبين الصحابة رضى الله عنهم لا يزيد عددهم في الغالب على راويين اثنين فقط : أحدهما شيخه والآخر شيخ شيخه ، ومن السهل عليهم معرفة أحوال هذين الاثنين ومن في طبقتهما معرفة لا تشوبها شائبة .

أما من تأخر زمنه وتكلم في هؤلاء الرواة ، ولا سيما بعد استفحال القرن

وعوم التعصب فليس من السهل عليه أن يكون كلامه فيهم عن معرفة أحوالهم كما يجب ، فالقلب يكون أركن إلى نظر الأئمة في الرجال الذين بينهم وبين الصحابة لمزيد صلتهم بهم ومدارستهم لأحوالهم عن كسب ، بخلاف من تأخر زمنه وتكلم فيهم . فإن كلامه لا يخلو من شوب ، وكانت للأئمة أصحاب خيار يبلغون علومهم إلى من بعدهم خير تبليغ ، وهكذا كان أصحاب أصحابهم وهلم جرا إلى اليوم الذي أنت فيه وقد بوأ الله سبحانه كلا منهم - الأقدم فالأقدم - مقامه الجدير به في قلوب الأمة منذ أشرقت شمس علومهم ، وأبنت ثمار فهمهم ، وما أعدده الله لهم من النعم فهو به عليم) أهكذا يكون الطعن في الأئمة ؟ !

ثم نقلت فيما نقلت عن ابن عبد البر قوله : (فن قرأ فضائل مالك ، وفضائل الشافعي ، وفضائل أبي حنيفة بعد فضائل الصحابة والتابعين وعن بها ووقف على كريم سيرهم وهدبهم . كان له عملا زاكيا نفعا الله بحب جميعهم .

ومن لم يحفظ من أخبارهم إلا ما بدر من بعضهم في بعض على الحسد والمهقوات والغضب والشهوات ، دون أن يعنى بفضائلهم حرم التوفيق ، ودخل في الغيبة وحاد عن الطريق - جعلنا الله وإياك ممن يسمع القول فيتبع أحسنه - وقد قال صلى الله عليه وسلم : دب إليكم داء الأمم قبلكم الحسد والبغضاء) .

ثم قلت : (فن اختار أبا حنيفة مثلاً فأثلاً إنه تابعي وهو أجدر بنيل الصفة من الأخبار من يتابعها الصافية القريبة من عهد النبي صلى الله عليه وسلم فله أن يجعل ذلك سبباً لاختياره . لكن لا يجوز له أن بغفل أن هذه الفضيلة لا تستلزم الرحمان في العلم مطلقاً وكم بين التابعين من هو مغفور مع تقدم زمنه .

ومن اختار مالكاً باعتبار أنه نشأ في مهبط الوحي فله ذلك ، ولكن لا يسوغ له إغفال أن علماء الأمصار يشاركونه في علم الحجاز لكثرة حججهم ومحاورتهم

بالحرمين في عهده بل بين سكان مهبط الوحي من لا يفضل به بل ولا يقارب شأونه مع مشاركته له في الإقامة بالمدينة للنورة على أن السكنى هناك بعد أن تفرق الأصحاب في البلدان و بعد انقضاء عهد الفقهاء السبعة لا تقاس بالإقامة بها في عهد الرسول صلوات الله وسلامه عليه وفي عهد أصحابه رضى الله عنهم أوفى عهد هؤلاء الفقهاء ، ومن تابع الشافعى قائلا إنه قرشى فله ذلك . لكن هذه الميزة لا توجب الرجحان في العلم ، وفي صحيح مسلم : من أبطأ به عمله لم يسرع به نسبه . على أن هناك من العلماء من هو قرشى بالاتفاق فيفضل على من في قرشيته خلاف لو كان هذا الأمر بالنسب ، ومن تابع أحد بن حنبل وذكره بكثرة الحديث فله ذلك ، لكن كثرة الحديث بمجرد ما إذا لم تكن مقرونة بالتمحيص والغوص تكون قليلة الجدوى ، ولا حرج على المقلد فيما يتخذ سببا لمتابعته إماما دون الآخرين لكن رجحان أحد المجتهدين في نظره لا يستلزم رجحانه على الآخرين في نفس الأمر بل الخوض في المفاضلة بينهم بعيد عن الحكمة (أهكذا يقول من يطعن في الأئمة !!!)

وكم لي من كلمات في كتيبي في هذا المعنى ، ومقالتي تحت عنوان (اللامذهبية / قنطرة اللادينية) كان له رنين في البيئات العلمية وتأثير حميد مشكور عند أولى الألباب ، وكذلك مقالتي الآخر (حول محاولة التقريب بين المذاهب) ، وهما أيضاً من الأدلة على مبلغ إجلالي لأئمة الهدى المتبوعين رضى الله عنهم أجمعين وأما المقارنة بين مسائل المذاهب وأدلتها وترجيح بعضها على بعض كما يقضى بذلك ساط البحث ، فليست من الطعن في شيء ، بل ذلك هو مقتضى التفقه في دين الله على ما هو معلوم عند كل من شم رائحة التفقه ، وغير الأنبياء لا يرفع إلى مقام العصمة عند العلماء ، فليتب الناقد عن رمي بالطعن في الأئمة ، لأن دلالة تلك

للتصوص على خلاف ما ادعاه في غاية الظهور ، وكذلك ليس من معتقد أهل الحق رفع الصحابة رضى الله عنهم إلى مستوى العصمة بل التخير بين أقوالهم هو منهج أهل التحقيق من العلماء ، بل تكلم في بعض الصحابة بعض أهل الجرح من المحدثين مثل ابن عدى صاحب الكامل ، وليس تخير الإمام الأعظم في روايات بعض الصحابة يبدع في هذا الباب عند من ألم بهذا البحث إلماً كافياً ، وأسماء الصحابة الذين رغب الإمام عما افردوا به من الروايات مذكورة في (المؤمل) لأبى شامة الحافظ ، وليس هذا إلا تحريماً بالغاً في المرويات يدل على عقلية أبى حنيفة الجبارة ، الزيلة لكثير من شكوك التشكيكين ، وفي النكت الطريفة وفي التأنيب بعض بسط في هذه المسألة ، فيكون افتتاح الناقد كتابه بعزو الطعن في الأئمة بل الصحابة والتابعين إلى من يجادله زعماً مجرداً من غير أى دليل ومن أسوأ ما يفعله داعية في الدعاية لما هو بسيله ، وأما نقد آراء بعض أهل الحديث ممن سبق وصفهم في التأنيب على ألسنة أمثال شعبه وابن عينة والنورى وعمر بن الحارث وغيرهم ممن ذكروا في كتاب ابن عبد البر وكتاب الرامهرمزي وغيرهما فليس إلا تمييز الحق من الباطل ، رغم رأى هذا المتطاول . وتنويع الأستاذ اليماني للإجرام الذى يتجنه على هذا العاجز دليل آخر مستقل على ما ينطوى عليه من تحريف الحقائق ورمى الأبرياء تبعاً لأوهامه فلنترك ذلك إلى علام الغيوب ولنبدأ في استعراض آرائه في نقد التأنيب ، مسيراً له في الترتيب ، وقد عد الأستاذ الناقد من أنواع الجرائم التى يرمى بها إقامتى - فى حسبانته - رجلاً ضعيفاً مقام ثقة فى أسانيد الثالب ، لتوافقهما فى الاسم واسم الأب غشاً وخيانة لا وهما ، فحاول بكل قواه بادى ذى بدء تقوية رواية منسوبة إلى ابن عينة ماقطة تالمة متناً

وسنداً ففقب عن رجال ثقات يمكن إحلالهم محل ضعفاء الرجال في السند ، فيقول في شخص اكتنفه راويان من أعلى وأسفل هذانيان :

ينبغي أن يكون ذلك الشخص هذانياً أيضاً لتوسطه بين هذانيين ، وينبغي أيضاً أن لا يحدث هروى في هذان ، ولا هذاني في هراة ، وينبغي أيضاً أن لا ينسب من هو تميمي نسباً إلى هراة بلداً ، وينبغي أيضاً أن لا يدعى حافظاً من يذكر بالحفظ ، كأن البلدين في غاية التباعد ، وكأن التميمي ممنوع من السكنى في هراة ، وكأن من يذكر بالحفظ لا يكون حافظاً ، إلى غير ذلك من طرائف النقد البري . فينبى على هذه الانبعاثات البت في الرجل الثقة الذى يحاول إحلاله محل الضعيف في الخبر الظاهر السقوط ، ولم يدر المسكين أن ذلك الخبر في السقوط بحيث لا يمكن أن يقوم على قدم فضلا عن قدمين مهما حاول إحداث سنادله ، لاستحالة المتن ووجود ما يسقط الخبر سوى هذا الرجل الذى حاول أن يحله محل الرجل الضعيف الذى في السند ، ولو كان الناقد ذكر في صلب قدمه متن الخبر للمتحدث عنه كان القارى يحكم بكذب الخبر بمجرد سماعه ، لكن عادة الناقد إهمال ذكر المتن إخفاء لحاله عن السامع كما يهمل ذكر الطعون المميتة للخبر من غير موضع مشاغبه إخفاء لها أيضاً فافائدة الرجوة من المشاغبة في رجل أو رجلين في السند ؟ بعد استحالة المتن في العادة ووجود إبراهيم بن بشار الرمادى الذى أشرت إليه في نقد السند نفسه .

فإليك نص الخبر مع سنده (ص ٤١٢) من تاريخ الخطيب : (أخبرنا محمد بن عيسى بن عبد العزيز البرازي بهذان - حدثنا صالح بن أحمد التميمي الحافظ حدثنا القاسم بن أبي صالح حدثنا محمد بن أيوب أخبرنا إبراهيم بن شارق سمعت سفيان بن عيينة

يقول: ما رأيت أحداً أجراً على الله من أبى حنيفة ، ولقد أتاه رجل من أهل خراسان ، فقال : يا أبا حنيفة قد أتيتك بمائة ألف مسألة ، أريد أن أسألك عنها قال : هاها . فهل سمعتم أحداً أجراً من هذا ؟ (فبالله عليك : رجل لا يعرف إلا بأنه من أهل خراسان يأتي أبا حنيفة بمائة ألف مسألة ويسأله عنها ، هذا بما لا يقبله عقل ولا ينطق به من يعلم مقدار العدد الذى يقال له (مائة ألف) ولا من يعرف إلى كم مجلد يحتاج تدوينها في غير عهد التدوين ، ولا من يعلم مقادير المسائل المدونة في المذاهب كلها . بل هذا تخليط فظيع ينبذه العاقل ويرده بمجرد سماعه ، ولو حكى له بسند متناك فضلاً عن سند فيه مأخذ ، بل خبر الآحاد الصحيح ينبذ ويترك عند أهل العلم بمخالفته العقل كما في (الفقيه والمتفقه) للخطيب نفسه ، وأى عقل يقبل هذا الهراء ؟ ومن المقرر عند أهل العلم أن صحة السند بحسب الظاهر لا تستلزم صحة المتن فضلاً عن سند كهذا ، فيكون التخليط ظاهراً في هذا الخبر عند أولى الأبواب المثل هذا الخبر الساقط يتطلب رجال ثقات تحمل على أكتافهم هذه الأسطورة أم تستبقى كما هي في عبدة حملتها الضعفاء ؟ هذا رأى ، وذاك رأى ، وكنت ذكرت في نقد ذلك الخبر التألف مناهضته للعقل والواقع ووجود أناس يتكلم فيهم في السند مثل صالح بن أحمد التميمي القيراطي المروى المالك — وهو هو عند اللجنة الأزهرية القائمة بالتعليق على تاريخ الخطيب أيضاً كما في (١٣ - ٤١٢) من تاريخ الخطيب ، كما أنه هو هو في رد الملك للمظني للخطيب في (١٤٩) ، والثاني مطبوع في الهند أيضاً ولا أدري كيف فات الأستاذ الناقد كل هذا ، حتى خلع على خلة الافراد بجعل أن صالح بن أحمد هو المروى المضعف لا الممدوح الموثق ، وقلت أيضاً إن القاسم بن أبي صالح ضاعت كتبه وبدأ يحدث بكتب غيره ، أفلا يكون مثل هذا مظنة الخطأ في الرواية بسبب هذا وإن وثقه بعضهم

من قبل ، ومحاول الناقد أن يلزمى بذكر أنه موثق ، وهذا إلزام بما لا يلزم ، لأن التوثيق السابق لا يعيد إليه كتبه الضائفة ، مع كفاية ما ذكرته في إسقاط مثل هذا الخبر ، كأنه لا يعلم أن تحديث الراوى بكتب غيره من أسباب رد روايته في حد ذاته ، ومحمد بن أيوب أعده ابن هشام الراوى المضعف وهو يجعله ابن الضريس الموثق فماذا يفيد ذلك ؟ في مثل هذا الخبر لو سلمنا ذلك جدلا مع وجود الرمادى في السند أيضاً ، وعن إبراهيم بن بشار الرمادى يقول ابن أبى حاتم : (أنبأنا عبد الله بن أحمد بن حنبل فيما كتب إلى قال سمعت أبى وذكر إبراهيم بن بشار الرمادى فقال : كان يحضر معنا عند سفیان ثم يلى على الناس ما سمعوه من سفیان وربما أملى عليهم ما لم يسمعوا كأنه يغير الألفاظ ، فتكون زيادة ليست في الحديث ، قلت له : ألا تتقى الله تلى عليهم ما لم يسمعوا وذمه في ذلك ذمًا شديدًا) كما ذكرت ذلك في التأنيب (٨٢) وأشرت في موضع قد هذا الخبر فيه (٩٧) بقولى : قد سبق قول أحمد في روايته عن ابن عيينة . وزد على ذلك أنى لم أذكر أن سفیان بن عيينة نفسه كان قد اختلط قبل وفاته بسنة أو أكثر ، فيمكن أن يقع منه هذا التخليط في عام الاختلاط رغبةً منى في حصول التخليط المحقق فيمن دون ابن عيينة ، ألم يظهر بعد هذا كله أن هذا الخبر (هو الخلط من أى التواشى أتيته) . وهذا الخبر الذى في سنده الرمادى المذكور وغيره هو الذى ينافع عنه الأستاذ اليماني بمحاولة إقامة ثقات مقام ضعفاء مع كفاية المتن وحال الرمادى في رد الخبر ، ولا مانع من سقوط اسم بين محمد بن عيسى البراز وصالح بن أحمد وكم من سقط في تاريخ الخطيب حيث كان الأصل الوحيد لتاريخ الخطيب المودع عند ابن خيرون قد احترق في بيت ابن خيرون نفسه فذاغت النسخ من غير أصل الخطيب فاختلفت زيادة ونقصا ولذا لقي الطابعون أتعابا كثيرة من هذه الجهة أيضاً ، وأين مثل هذا

الكتاب من التداول بأيدي الثقات الضابطين؟ لتوجد أصول صحيحة منه في كل طبقة .

وإطلاق الأثر على ما لم يؤثر من النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضى الله عنهم في دين الله شيء مبتكر في سبيل تقوية الخبر الزائف من هذا الناقد الصالح وأما من يرى كون صالح بن أحمد في السند هو المضعف . فليس هذا العاجز فقط . كما يظن الأستاذ الناقد . بل سبقتني إلى هذا الرأي الملك العظيم عيسى الأيوبي شارح الجامع الكبير في رده على الخطيب ، وكذا أركان اللجنة العلمية الأزهرية التي قامت بالرد على الخطيب أيضاً في تعليقاتهم على المجلد المعاد طبعه من تاريخ الخطيب ، ومع هذا لا مانع لدى من قبول تحقيق الأستاذ اليماني في عد صالح ابن أحمد في السند هو الموثق؛ مقدراً بحسه وشاكرراً فضله ومعترفاً بأنى كنت وهمت . لكن قبولي لتحقيقه هكذا لا يوصله إلى نتيجة يتوخاها من إثبات (أن أما حنيفة جرىء في دين الله حيث أتاه خراساني بمائة ألف مسألة لبسائه عنها . فقال هاتها) لاستحالة هذا المتن في مجرى العادة ، ولحال إبراهيم بن شار الرمادى المشروح في التأنيب (٨٢) على فرض التناضى عن سائر المآخذ ، فيبقى هذا الخبر دليلاً على انطاس بصيرة من يدعى ذلك على أبى حنيفة . كما أن نكلف جعل الثقات هم الذين يتولون رواية هذه الخرافة لا يعلى شأنهم كثيراً فيما أظن ، على أن صالح ابن أحمد المضعف عند الملك العظيم واللجنة العلمية لأزهرية وصالح بن أحمد الموثق عند الأستاذ الناقد كلاهما من طبقة واحدة على تأخر وفاة أحدهما ، وبعد ثبوت المعاصرة بينهما لا يقبل في الطبقات المتأخرة ادعاء أن هذا أخذ عن فلان وعنه فلان بخلاف ذلك إلا من جهبذ خريت ، وأين هو ؟ .

وأبو الحجاج المزى حاول في تهذيبه استيفاء ذكر شيوخ كل راوٍ والآخذين

عنه لكن لم يسلم له الاستقصاء . بل استدرك عليه قدر ما ذكره في القبيلين ، فإذا كان مثل المزمى هكذا في رجال الستة . فكيف يكون الحال فيمن تأخر عنهم . واقتناع باحت في أمر لا يوجب اقتناع باحث آخر فيه ، على أن زيادة (عبد) على جد محمد بن عيسى المدون في تاريخ الخطيب باسم (العزیز) ليكون ابن عبد العزيز للتأخر الوفاة بما تكون مما لا يقتنع به سوى الأستاذ الناقد الذي لا يرى بأساً في جعل الصواف هو السواق ليصيب سهمه كما سيأتى ، بل لو فرضنا صحة تلك الزيادة لما بعد سقوط اسم بين إسمي الراويين ، وإنما جاز سقوط اسم وإثباته عند راويين في سند في مثل صحيح البخارى كما في كتب أهل الشأن ، فكيف يكون الحال في كتب التاريخ المدونة في القرن الخامس ؟ ولا سيما في مثل تاريخ الخطيب الذي تلاحق الأعلام بالتصرف فيه بعد احتراق أصل المؤلف في بيت ابن خيرون معروف عند أهل العلم كما سبق .

والتحدث عن رمزي الزاى والذال نقاش يزنطى لا تعلق له بالموضوع تعاقباً ذا شأن ، فليطل الأستاذ الكلام ما شاء هواه أن يطيله ، وهذا هو مصير أول نقد تألق في تدعيمه لإحلال صالح بن أحمد الهمداني محل صالح بن أحمد المروى القميراطى ، وإقامة ابن الضريس مقام ابن هشام الرازى تثبيتاً لثمة لاجترأ في الإفتاء على ذمة أنى حنيفة مع ما في السند والتمن من القوادح الظاهرة ، ولعل الأستاذ اليماني يقصد من إطالته الكلام في هذا البحث المكشوف الأمر التدرب في البحث عن الرجال وأطمئنه أنه يجد كثيراً مما يتدرب فيه في بحوثي وتجاريري فنيئاً له في هذه البحوث ، لو حفظ أساءه وقله مما يوقفه في الهاوية ، وأما ما ذكره ابن عبد البر في الانتقاء من رواية ابن أبي خيشمة عن الرمادى لهذا الخبر . ففي صدد ذكر نماذج من حملات النقلة على أبي حنيفة لأسباب يذكرها هناك مع ما عرف من ابن أبي خيشمة أحمد

ابن زهير ممن يقول بالفسد على اختصاصه بسلي بن عيسى فيجد المعزلة في تاريخه
 فيلا من كبار قلة الأخبار فيحتجون برواياته في الإساءة إلى المحدثين كما فعل
 أبو القاسم السلمي في كتابه (معرفة الرجال وقبول الأخبار) وقد تمامه أصحاب
 الأصول الستة ، وإن وثقه الخطيب وقال فيه : (لا أعرف أغزر فوائد من تاريخه
 - وهو من محفوظات جامع القرويين بالمغرب ، ولم يزل في سنده الرمادي وهو كاف
 في رد الخبر وقد قال أحمد فيه أيضا : (كأن سفيان الذي يروى عنه إبراهيم بن بشار
 (الرمادي) ليس هو سفيان بن عيينة) . وقال ابن معين (لم يكن يكتب عند سفيان
 وكان يملئ على الناس ما لم يقله سفيان) .

وأما قول الناقد في عزو الإرجاء إلى أبي حنيفة على لسان ابن المبارك - من
 أخص أصحاب الإمام عند الباجي وغيره - وادعاؤه أن أحمد بن الحليل في السند
 هو الناجر الصدوق لا المعروف بلقب حور المضعف كما يدعيه الكوثري عمداً لاوها
 مجرد إسقاط الرواية غير المرضية عنده فمن أين له أن يزعم أن من روى عنه الناجح لم
 يرو عنه حور ، وهما من بلد واحد ومن طبقة واحدة ؟ وهل من الضروري أن تكون
 رواية للنائب قات ؟ ولكن صاحبنا ممن يصدق ما يعتاده من توهم ، ومن أين علم
 أني رجحت الاحتمال الآخر لمجرد إسقاط الخبر مع على بتعين الاحتمال الأول من
 الاحتمالين لا عن وهم بل عن قصد ؟ وهل يخلو باحث عن وهم في المؤلف
 والمختلف ؟ (ومستمر الأوهام) يعزو ، الأوهام إلى كثير من الأعلام ، وهل تقوم
 القيامة إذا وهمت في شيء أو أشياء ، والحجة هي القاضية ، الكاشفة عن وهم
 الوهم ، لكن الموقم قد يكون هو الوهم ، فهل كان الكوثري في حاجة لإسقاط
 هذا الخبر إلى التمثل في الشخص المتعين مع وجود عبد الله بن جعفر الدراهمي في
 السند ، وهو الذي يقول فيه البرقاني : ضعفوه وانكروا عليه روايته لكتاب

التاريخ عن يعقوب بن سفيان ، وقال هبة الله الطبري : قيل له حدث عن عباس
الدوري حديثا ، ونحن نعطيك درهما ففعل ، ولم يكن سمع من عباس .

وإن سعى الخطيب في ترقيع خروقه للتسعة ليصح له ما في الزكائب التي حلها
من ابن رزقويه عنه فيما هو بسبيله من الطمون ، على أن التاجر على فرض أنه هو
شيخ يعقوب القسوى يكون ممن لا يحتاج به في نظر يعقوب حيث يقول : كتبت
عن ألف شيخ وكسر كلهم ثقات ما أحد منهم آخذ عند الله حجة إلا أحد
ابن صالح بمصر وأحمد بن حنبل في العراق كما في تهذيب التهذيب (١ - ٤٠)
فاذا يفيد توثيق من لا يحتاج به ، وقد حذف الأستاذ مجز كلام القسوى هذا لثلا
يخدش في الاحتجاج به في جرح أبي حنيفة على رأيه ، على أن القسوى لا يرضاه
ابن رجب في شرح علل الترمذي من جهة قلة تحريه في نقل المطاعن من مثل
كتاب الكرايسي كما ذكرت في الحاوي ، ويتهم في بعض الكتب بالكلام
في عثمان رضى الله عنه .

وليس نظرنا إلى الخطيب كنظر الأستاذ اليماني لأدلة ملوسة بسطناها في
التأنيب وغيره مما لا أرى حاجة إلى إعادة ذكره هنا ، وفي أواخر رد لللك المعظم
عيسى الأيوبي على الخطيب كلام واسع يكشف عن حال الخطيب كما أن لابن
الجوزي وسبيله كلات يجب أن يطلع عليها من يحاول مناصرة الخطيب ، والتعريب
أن يستمر الناقد على الاعتماد على الخطيب في الجرح والتعديل ، والمتهم في قضية
كيف يحتاج بأقواله في تلك القضية .

وهذا حقا من طرائف الاحتجاج ، وعلى هذا بنى الناقد انتقاداته فأصبحت
ساقطة عند أهل النقد ، ولو كنا ننظر إلى الخطيب نظر الأستاذ اليماني لما كنا نرد
عليه ولا كنا ألقنا التأنيب الذي أثار حفيظة الأستاذ الناقد ، وتعويله على الخطيب

في أغلب مجوته هو السبب الأوحـد في تدهوره في هوة السقوط ، ومما قال الملك العظم في رده على الخطيب (١٧٦) بعد استيفائه الرد على رواياته : (وهذا آخر ما ذكره الخطيب وقد بينا الجواب عن كل فصل ، وهذا على ما شرطته أولاً في صدر الكتاب ، ثم ذكرت روايته وما في سند كل واحد من الضعف أو الكلام الشبيه بالضعف ، وكل ذلك بينت موضعه من الكتاب وقائله لم أرد بذلك إلا جواباً للخطيب في قوله (المحفوظ عند أئمة الحديث غير هذا) ، وربما كان بعض من ذكرنا مشهوراً بالثقة والأمانة إلا أن الخطيب لما ذكر في كتابه ما حكيناه عن واحد منهم أردنا نقل ذلك عنه إلزاماً له بقوله ، وهو لابد أن يكون في أحد الثقلين كاذباً ، وهذا حديثنا في الرجال والنقل على تقدير أن يكون الخطيب يصلح للنقل أو النقل عنه كما إذا وقع الاختلاف في للقضى به فلي القاضى الثانى أن يجيزه ، أما إذا كان الاختلاف في القاضى فليس للثانى أن يجيزه على وجه من الوجوه . وجوابنا للخطيب على هذا التقدير . ثم ذكر ما قد نقل عنه في نفسه ثم قال في (١٨١) : (ومن هذا حاله لا يصلح أن يكون بمنزلة الأئمة الذين تقبل أقوالهم في الجرح والتعديل) . وهذا هو الواقع رضى بذلك الأستاذ اليماني أم لم يرض نسأل الله أن يعصمنا من الزلل . ويحاسبني الناقد على نقطة (جور) لكتبي لا أحاسبه على نقطة (الجليل) هنا في كتابه كما لا أحاسبه على نقطة (همدان) المحذوفة في كثير من المواضع ، لأنه لا يخلو كتاب مطبوع من مثل هذا الخطأ ، فيا ترى هل الأستاذ اليماني نجح هنا فيما هو بسيله أكثر من ذى قبل في رمي أبى حنيفة بالإرجاء البدعى رغم تبرئ الإمام منه في كتبه المستفيضة الرواية عنه ، وتبرئة أهل التحقيق لساحته من تلك البدعة التى افترأها عليه المنحازون إلى طوائف الاعتزال والخوارج شاعرين أو غير شاعرين ، والله الأمر من قبل ومن بعد فنسأل

الله السلامة ، وأما محمد بن جبرويه الهمداني النخاس فبعد أن وافق الناقد في تصحيح (جبرويه) ووقوع الطابعين في التصحيف في ذلك أرشدني إلى ما في إكمال ابن ماكولا من توثيقه فأشكره على هذه الإفادة داعياً له بالاستقامة على الميع الرشيد في باقي إفاداته من غير أن تنزاق قدماءه في أي دحض مرلة ، والله الحبيب لمس دعاه . وإن كان خبره باطلاً لما سيأتى في استتابة شريك لأبي حنيفة ، هذا على تقدير عدم كون السند مركباً . وأما دعوى الناقد إقامتي لأبي عاصم العباداني مقام أبي عاصم النبيل من غير مستند فاشته من أنه لا علم له بكون النبيل من كبار المضلين عن مذهب أبي حنيفة بالبصرة بكل ما أوتى من حول وطول وقد امتلأت الكتب بما قاله ورواه في مناقب أبي حنيفة وما أثره لكن عادة أصدقائنا هؤلاء أن يذكروا كنية لضعيف يشاركه فيها ثقة تمهيداً لا دعاء أهما في سند المثالب لذلك الثقة ولو اطلع لأستاذ على ترجمة الضحاك بن مخلد وروايته في كتاب ابن أبي العوام وكتاب الصيمري وغيرهما من كتب الثقات لرأى بنفسه أن يحمل أبا عاصم في هذا السند هو الضحاك بن مخلد على أن الزملاء الثلاثة والحلواني الموجودين في السند مع من عرف منهم بالبالغ التعصب المفضي إلى رد خبره فيما عيس تعصبه لا يجوزون إلى غيرهم في رد الخبر مع الجزم بأن أبا عاصم في السند غير الضحاك ، وكذا الأمر في أسطورة استتابة أبي حنيفة فيما يروى عن شريك لوجود الزملاء الثلاثة في سنده مع العلم بأن رواية الخطيب عن ابن رزق مدخولة عند أهل النقد ووجود السكري في سند الخبر أو عدم وجوده لا يقدم ولا يؤخر ولا يزال الخبر سافطاً لمصادمته الواقع ووجود أظناء في سنده ، وليس (قيل) مثل (عن) عندهم حتى يحمل هنا على السماع ، ولم يذكر في تهذيب التهذيب سماع الموصلي من شريك على خلاف ادعاء الناقد ، والخطيب لا يحتج به فيما هو متهم فيه ،

ف تكون اطالة الكلام هنا مما لا داعي إليه ، وبما عرف من تأخر تولى شريك القضاء الخول له استتابة من يشاء ، يسقط ما يروى عن شريك بطريق محمد ابن جبهويه النخاس الممذاني من قوله (استتبت أبا حنيفة مرتين) لأن فساد المتن يدل على وهم أحد الرواة مهما عدوا ثقات عند بعضهم لأن الرواة لا يحلون من وهم وفساد المتن يكون ماضيا برد الخبر بل ربما يكون السند مركبا في مثل هذا الموضع ، وأما قولي عن عبد الله بن محمود المروزي فعبرة عن أنه مجهول الصفة ، ولم أقل إياه مجهول العين ليقال في صدد الرد على كلامي إياه روى عن فلان وفلان وعنه فلان وفلان بل أقول : لا أعلم توثيقه من أهل الشأن المعاصرين له الدارسين لأحواله ، وأما ما نقله الذهبي عن الحاكم من توثيقه فلا يرفعه من مرتبة مجهول الصفة إلى مرتبة الثقات لما سجلناه في ذلك الموضع نفسه من أنه بالغ التخليط حتى إنه ذكر في مستدركه على الصحيحين مائة حديث موضوع ومالا يحصى من الأخبار الضعيفة على تعصباته الباردة ، وقول الذهبي ترديد لقول الحاكم ومتابعة له لا يخص بمشر فلا يكون من كلام أهل الشأن لمعاصرين له ، فلينبش الأستاذ الملعى في الدفاتر التي تحت يده عن توثيق له من أهل الشأن ليطق لسانه كما يشاء ، على أن رد الخبر القائل : إن أبا حنيفة كان يرى السيف في أمة محمد صلى الله عليه وسلم ، لا يحوج إلى وجود أحد في السند سوى الحاكم نفسه ، وأبى يتحاكم في القصص إلى من يتهم فيها في توثيق من يشاركه في الاتهام فيها . وأما أبو الوير فعناية ما دلت فيه في صدد التحديث عن الرجال في سند ما يروى عن ابن المبارك في رمي أنى حبيفة بأنه كان يرى السيف في أمة محمد صلى الله عليه وسلم . (في مسنده) ، كما وهو اختلط في آخره اختلاطا سيئا على تعصبه البالغ ، وعبد الله بن محمود مجهول الصفة وكذا أبو الوير عمر بن سطر (وأطال الأستاذ الملعى الكلام على الألبير بن

جد الاطالة في موضعين من رسالته الصغيرة ، وقد تكلمت آثافا عما يتعلق بعبد الله ابن شحود لا إلى عود ، وأما أبو الوزير فيعده الناقد هو وصي ابن المبارك محمد ابن أعين ، وهو المذكور في كتاب ابن أبي حاتم بقوله : (محمد بن أعين أبو الوزير وصي عبد الله بن المبارك روى عنه أحمد بن حنبل ومحمد بن علي بن شقيق وأحمد ابن منصور زاج سمعت أبي يقول ذلك قلت : روى عن فضيل بن عياض وعبد الله بن المبارك وأبي الحجاج الزاهد ، روى عنه علي بن خشرم) ولم يذكره بمرح ولا تعديل ، وتوثيق ابن حبان على طريقه في توثيق المجاهيل فلا يرتفع هذا بذلك عن مرتبة مجهول الصفة فعلى فرض أني وهمت في اسم أبي الوزير فإذا يكسب الناقد من ذلك في تقوية الرواية مع وجود الحاكم في سندها أيضا ، وكون المرء خادما أو كاتباً أو وصياً ثقة أو معتمداً عنده في شيء ليس بمعنى توثيقه في الرواية عندهم لكن الأستاذ الناقد تلذذ اطالة الكلام فيما لا طائل تحته ، وقول الناقد : أحمد ابن حنبل لا يروى إلا عن ثقة رأى مبتكر ، وروايته عن مثل عامر بن صالح معروفة وأما محمد بن أحمد بن سهل فزاد الناقد قبل سهل (فارساً) ليصرف الاسم عن (الأصباغي) إلى أبي الفتح بن أبي القوارس تزيداً منه لما شاء هواه لإثبات المتن السخيف للغاية ، بحيث يكون إحلال ثقة محل ضعيف في سنده إهانة لذلك الثقة وإسقاطه من منزلته ، ولو كان ابن أبي القوارس هو المراد بذلك الاسم لسقط من مقامه العالي لما في الخبر من سخف بالغ ، فأسوق هنا نص ذلك الخبر بسنده نتحكم به على مبلغ تحري الأستاذ المعلق ودرجة تقانيه في هدم قصر مشيد لبني كوخا ينهار على أم رأسه ليوقفه من غفوته وغفلته ، فيما بشئ الناصر والمستنصر في سبيل السعي في إسقاط الإمام الأعظم من عاليا منزلته التي تناطح السحاب ، عند أولى الأبواب ، فإليك نص ما قلته في التأييب : (وهناك رواية أخرى طريفة

لم يحكم واضعها وضعها ولم يدبر أمرها حتى أصبحت مكشوفة الستر لكل ناظر ، وهي ما رواه هبة الله الطبري في (شرح السنة) عن محمد بن أحمد بن سهل (الأصبغي) عن محمد بن أحمد بن الحسن (الصواف) عن محمد بن عثمان عن محمد بن عمران ابن أبي ليلى قال حدثنا أبي ، قال : لما قدم ذلك الرجل (يعني أبا حنيفة) إلى محمد ابن عبد الرحمن بن أبي ليلى شهد عليه حماد بن أبي سليمان وغيره أنه قال : القرآن مخلوق . وشهد قوم بمثل قول حماد بن أبي سليمان فحدثني خالد بن نافع فل كتب ابن أبي ليلى إلى أبي جعفر ، وهو بالمدينة بما قاله ذلك الرجل وشهادتهم عليه وإقراره فكتب إليه أبو جعفر : « إن هو رجع وإلا فاضرب رقبتة وأحرقه بالنار اه » . فعلى هذا تكون استنابته قبل وفاة حماد بن أبي سليمان قبل سنة مائة وعشرين من الهجرة عندما كان أبو جعفر المنصور العباسي بالمدينة (في عهد هشام بن عبد الملك الأموي !!! قبل تأسيس الدولة العباسية بدهر !!) فيللعار من هذا النهار المذكوك والاختلاف للمهتوك ، فهل من حاجة بعد التخليط بين الدولة الأموية والدولة العباسية هذا التخليط - إلى الكلام في رجال هذا السند . وهذا الطريق أدخلوا حماد ابن أبي سليمان في عداد الشهود ضد أبي حنيفة ، فسبحان فاسم العقول !!) .

هذا ما ذكرته في التأنيب وأثار حفيظة الناقد الكريم ، فخرج وماج وبنى على زيادتي بين قوسين : (الأصبغي) ما ألهمته شسه الزكية ، مع أنه لم تكن زيادتي لتلك الكلمة بين قوسين إلا لجرد تبين الحقيقة ، ولو كنت في حاجة إلى نطاب ضعفاء في السند لذكرت أحوال محمد بن عثمان ومحمد بن عمران وخالد بن نافع وغيرهم ، لكن ما كنت في حاجة إلى الكلام في رجال السند مع ظهور أن بدعة القول بخلق القرآن نشأت بعد عهد حماد بن أبي سليمان بمدة كبيرة سحها هبة الله الطبري نفسه في (شرح السنة) بحيث لا تتصور شهادة مثله في مثل تلك التهمة ، ومع ذلك

التخليط الفاضح في ادعاء أن أبا جعفر المنصور العباسي أصدر من المدينة أمراً إلى ابن أبي ليلى القاضي في العراق في عهد الدولة الأموية بتنفيذ ذلك الحكم ، وهذا حقا يزيد في التندر به على تلك النادرة المعزوة إلى إمام جامع حص في كتب الأدب فيعلم من ذلك مبلغ يقظة الأستاذ الملقى في إعادة الحق إلى نصابه ، بتحقيقاته البديعة وانتهاماته المبتكرة ، ثم يقول الأستاذ الناقد عند تحدّثه عن محمد بن عمر ابن وايد بعد قبوله لتصحيح اسم الجدل مدعياً أنه الكندي لا التيمي : (.. وهذا لا ينبغي على الكوثري لكنه لم يجد في هذا مغزراً فعُدل إلى التيمي المطعون فيه لحاجة الكوثري إلى الطعن في تلك الرواية ، والله المستعان على من كتب ليضل الناس على علم) فيا للعجب !! هل الكوثري في حاجة في إسقاط تلك الرواية بعد أن نص على أنها رواية الكذاب بن الكذاب : محمد بن الحسين بن حميد بن الربيع ، ومعه محمد بن عبيد الطنافسي الذي يقول فيه أحمد : إنه يخطئ ، ولا يرجع عن خطئه كما في رواية ابن أبي حاتم ، ولكن الملقى من يتوهم شيئاً ويلزم به صاحبه كتحقيقه واقعية ، وهذا طراز في النقاش ليس في استطاعتي أن أساجله فيه ، وأما قوله في محمد ابن سعيد بن سلم الباهلي فقول ليس معه ما يدعمه ، فليعد النظر مراراً فيما كتبناه هناك وليبحث جيداً عنه وعن أبيه سعيد بن سلم لثلايق منى موقف المتحكم الملزم بما لا يلزم ، وبعد أن ينضج عنده البحث فليتكلم عن علم ، وزعمه أنه لم يطعن فيه أحد شهادة على النقي ، وقد علم غيره ما جهله هو وذكره ، ولو قال : لم يؤتقه أحد لكان أقرب للصواب فيكون أيضاً مردود الرواية .

وأما قول المعلق هنا (٣٨) : (ثبت عايه أنه يحرف الصحيح متعمداً فكيف لا يتعق بخطأ واقف هواه ويشقى غيظه من هدم صنمه) ففريه خرقاء تردت إلى قائمها ، متى وأين ثبت تحريف الكوثري لصحيح عن عمد ؟ ! وإنما

الحرف من ائتمن على النقد البرئ فتصرف فيه تغييراً وتبديلاً وزيادة ونقصاً كما هو مشهود ، وكذلك صاحب الصنم هو الذى يسعى فى نسخ ونشر كتب تحدد إله العالمين وتصفه بالمكان والجلوس واللمس والحركة مع تجويز استقراره على ظهر بعوضة إذا شاء فضلاً عن العرش العظيم إلى غير ذلك مما هو مدون فى قفص الدارمى لإمام هذا الملقى ، قالصنم عند الحشوية هو الإمام الأعظم ، وهادمه هو سخييف من سخفاء الرواة هكذا نظر هؤلاء إلى فقيه الملة وأصحابه ، وهكذا يكشف أهل الضلال عما ينطوون عليه ليلقوا النكال الذى يستحقونه ، وأطمئن هؤلاء الأغبياء الطغام أن بين من تفقهوا على نور تأصيل هذا الإمام فى بلدان الإسلام فى كل دور رجالاً فى استطاعتهم متى شاءوا وقف هؤلاء عند حدهم ، بكشف الستار عن وجوه مغالطاتهم ، وبرد الكيد إلى نحورهم ، بتوفيق الله عز وجل .
وأما إفادة الأستاذ اليماني عن أن المراد بأبى شيخ هو محمد بن الحسين فأقبلها شاكراً وداعياً له بالمزيد ، مع الاحتفاظ بحق فى رد أفراد الخطيب بتوثيقه لأن التهم فى قضية لا يقبل له قول فى تلك القضية .

أما ابن حيويه الخراز وأبو الحسن بن الرزاز فقد كنت ذكرت فى (٢١) من التائيب من أحوالهما ما يفتى عن المماودة إلى الكلام عنهما اسكن الأستاذ الناقد يجب تشقيق الكلام وتصديق الأوهام فى أجلى المسائل ، وقد اعترف هذا أن الخراز فيه تسامح فى الرواية وأنه يقرأ من كتب ليس فيه سماعه ، ومع هذا وذلك يقول إنه ثقة ، وتوثيق للتسامح فى الرواية والمسمع بكتاب غيره مما ليس فيه سماعه .
لتحشية ما عند مثل هذا الراوى المجازف من الأخبار الزائفة توثيق طريف اختص به خصوم أبى حنيفة لتوسيع دائرة المنال التى يراد إلصاقها به ، ويأبى الله إلا أن يتم نوره ، وثقة الراوى بكتاب يسمي أنه ليس فيه سماعه ، بعيدة عن الاتزان فضلاً

عن التعويل ، فلا يبنى على هذا الكلام المتهازل المتهازل غير سقوط الخبر وسقوط من يعول على مثله ، وقد نص الأزهرى وابن أبي القوارس على أنه متساهل متسامح يحدث من غير أصله ومما ليس فيه سماعة ، فالأستاذ الناقد يتجملد في وصف هذا الراوى المتسامح المسمع بغير كتابه مع خلوه من سماعة بالثقة ، وهذا باطل بالمرّة كائننا من كان مصدر التوثيق ، ومن البعيد أن يكون من هذا شأنه واعياً لما يرويه للناس من الكتب الكبار لابن أبي خثيمة وغيره جزافاً لا من أصل ، وأما كون ذلك الكتاب هو كتاب أبي الحسن الرزاز الذى كان يدخل ابنه فيه تسميعات طرية فباية أخرى تزيد الخراز سقوطاً وكذا الخطيب فيما روى عنه مباشرة ، فلا بد في نظر هذا النقد من إبعاد هذا الرزاز من ساحة النقد حذراً من تضاعف الافتضاح فبدأ الناقد يبحث عن كل رزاز في بغداد ليلقى بينهم من هو ثقة في طبقة شيوخ الخراز ، فوجد شخصين على هذا الوصف فحكم أن أحدهما هو المراد بأبي الحسن الرزاز في الحكاية ، ليكون ثقة أخذ عن كتاب ثقة لكن لم يفكر الأستاذ أن رواية الخراز لو كانت عن كتاب أحد شيوخته لكانت روايته عن أصل شيخه ، ولما كان يرمى بالتسامح ، وكان يتعين أن يذكر في السند اسم شيخه الذى ناوله أصله مع أنه لا ذكر للرزاز مطلقاً في طبقة شيوخ الخراز في أسانيد المثالب التى تونى كبرها الخراز في كتاب الخطيب ، وليس بمعقول أن يهمل التلميذ ذكر شيخه في سند ما حمله وتلقاه بطريقه ، فتبين من ذلك أنه من غير شيوخته ؛ إمام من أقرانه أو ممن هو أصغر منه ، والراوى كثيراً ما ينظر في كتب أقرانه وكتب من هو أصغر منه ، ولبس في هذا عيب ، وإنما العيب كل العيب هو التسميع به يس فيه سماعة كما فعل الخراز مع كتب الرزاز الموصوفة في التأييب ، فقول الأستاذ نيماني بعد هذا كله : (إن على بن أحمد الرزاز أصغر من الخراز بأربعين سنة فيبعد

جداً أن يحتاج في قراءة حديثه إلى كتاب هذا للتأخر وأيضاً فلا يعرف بين الرجلين علاقة (يكون قولاً مرسلًا على عواهنه بعد العلم بأنهما من أهل بغداد وعاشا هناك متعاصرين سبعا وأربعين سنة ، فإذا كان يمنع هذا من الاجتماع بذلك ؟ وكلاهما من حملة الرواية ومن بلد واحد ، فجزم الناقد بأن الرزاز هو على بن موسى من شيوخ الخراز يكون تقولا قبيحا بعيداً عن الحقيقة لما سبق ، والمتعين بعد البحث من كل ناحية أن المراد هو أبو الحسن علي بن أحمد بن الطيب الرزاز الذي كان يدخل ابنه في أصول أبيه تسميات طرية ، وهو الذي كان الخراز يسمع بكتبه وهو يعلم أنه ليس فيها سماعه ، وهذا هو الموثق ! عند الأستاذ الناقد ! نسأل الله السلامة .

وهنا انتهت توهجات الناقد لإحلال ضعفاء مقام ثقات عمداً قبيحاً ذكرناه كشف للحقيقة عند من أنصف ، وأما تحدّثه عن اتخاذ ما لا دخل له في عد الرجل مجروحاً وسيلة للتجريح وضربه لذلك الأمثال ، فلم أر فيما تحدّث عنه بذكر جرير ابن عبد الحميد وأبي عوانة وأبي أحمد القراء شيئاً يجدر بالتحدّث عنه ، وقوله في عبد الله بن السقاء ليس بشيء لأن مطاردة محدث لأجل حديث حدثه ليست من شأن العامة بل من شأن العلماء وربما يؤيدهم العامة وعد ذلك من حماقة العامة غير وحيه ، وبعد أن قلنا في الفصل السابق إن التوثيق المقبول هو الصادر من أهله ، وإياه الذي يرفع الراوى فوق أن يكون مجهول الصفة لا داعي إلى التحدّث عن قول أبي الشيخ في سالم بن عصام إنه صدوق ، على أن ذلك دون قولهم إنه ثقة فيصلح للاعتبار به إن كان هذا الوصف صدر من أهله في موضع لا يصدمه إطلاقه ، وأما هنا فالتن : (أبو حنيفة ضال مضل) والسند فيه أبو نعيم وأبو الشيخ وسالم ورسّته وموسى بن المساور ، وأحوال جميع هؤلاء تدل على سقوط خبرهم وتكسبت عن جميع هؤلاء في التأنيب ، وأهل الناقد ذكر كل هذا وأخذ ينسج عنده .

فما فائدة ذلك بعد أن أصبح المتن ظاهر السقوط من كل جهة . فإذا قيل (أبو حنيفة ضال مضل) يمد هذا القول ترحيباً به عند الأستاذ الناقد ، وهذا هو سر تعييده القواعد وتنويعه الجرائم في سبيل هدم ذلك الجبل الشامخ الذى يفقد رأسه من يناطحه .

وإن كان إصرار المهيم بن خلف الدورى على خطأ فى اسم غير مضر فلماذا هذا التهويل والتضليل فى ذكر الكونزى أسماء بدل أسماء على فرض أنه مخطئ فى ذلك . مع أن الكونزى غير مخطئ فيها ، والدورى معاتب فيما فعل عند أهل النقد على خلاف أمل ذلك الناقد المكشوف الغاية .

وأما كلامه فيما قلناه عن سليمان بن حرب من قوله فى جرير بن عبد الحميد والوضاح فلا داعى فى نظرى لإطالة الكلام فيه ، وقول سليمان فيهما معروف ، وكون أى عوامة أميا يستعين بمن يكتب له من المشهور عند أهل العلم ، وكنت جعلت قول على بن عاصم فيه إسرافاً فى القول حيث قلت فى (٩٢) : وأما أبو عوامة فهو ممن ينتقى من أحاديثه عند الجماعة لكن يقول عنه على بن عاصم : وضاع ذلك العبد . وفيه إسراف لكن كان يقرأ ولا يكتب . وكان كتابه صحيحاً فإذا روى من حفظه غلط كما كان يغلط إذا قرأ من كتب الناس . وقد وقع فى تهذيب التهذيب : وضاع ذلك العبد . ويعد الأستاذ الناقد ذلك محرفاً من (وضاح ذلك عبد) ، وهو أدري بزملائه فى دار التصحيح إن كان يقع منهم مثل هذا التحريف الفظيع ، والندى أراه أن قول الأستاذ فى دائرة الاحتمال لكن قول على بن عاصم فى جرير بن عبد الحميد : (ذاك الصبي) وفى شعبة : (ذاك المسكين) من غير ذكر اسميهما يبعد احتمال ذكر اسم أى عوامة ، على أن الغالب فى اسمه (الوضاح) الاسم . . . يكون على بن عاصم أمـرئى فى رمية أبا عوامة بالوضع والكذب .

وكثيراً ما يقع مثل هذا التراخي بين الرواة عند ثوران النفوس إلا من عصمه الله ولا أحب أن أذكر نماذج من ذلك حذراً من إيذاء رجال أفضوا إلى ماعلوا من غير حاجة علمية ، ولا يبرئ أحد أبا عوانة من الفلأط ، والفلأط وضع للخطأ موضع الصواب ، وكذب لخالفته للواقع ، لكن المسقط للراوى هو التعمد ، ولا يرمى أبو عوانة بذلك ، وكنت أردت بقولى (وفيه إسراف) بيان ذلك ، فتبين بهذا وجوب الاحتياط فيما هو مظنة أن يغلط فيه حينما يروى من غير كتابه .

وهذا كلام بير واضح مدعم بنصوص أهل الشأن ، فلا يكون لإطالة الناقد الكلام فى جرير وأبى عوانة وجا غير مجرد التحامل على هذا العاجز ، فلا أجاريه فى إطالة الكلام من غير داع .

ومن عجيب صنع الأستاذ اليماني حذف متن الخبر الساقط الظاهر السقوط واقتطاع كلمة من الكلام على رجاله القاضى عليهم ، لئلا ينتبه السامع إلى ما حواه المتن من البهت الشنيع الذى يحكم السامع بمجرد سماعه أنه كذب فطبيع ، قبل أن يعلم أحوال رجاله فمن نماذج ذلك ما اقتطعه من كلامى فى رجال خبر يعزى إلى الثورى : (أن أبا حنيفة ضال مضل) بسند يسوقه الخطيب قائلا : أخبرنا أبو نعيم الحافظ حدثنا أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان حدثنا - الم بن عصام حدثنا رسته عن موسى بن المساور قال سمعت جبر - وهو عصام بن يزيد الاصبهاني - يقول : سمعت سفيان الثورى يقول : أبو حنيفة ضال مضل اه .

وقلت فى الكلام على رجاله : أبو نعيم على تعصبه متكبر فيه ، وقد سبق ، وكذا شيخه أبو الشيخ ضعفه بلديه أبو أحمد العسال ، وسلم بن عزم صاحب ذرائب ورسته اصبهاني ميلاده سنة ١٨٨هـ فى رواية ابن أخيه قبل وفاة ابن مهابذ بعشر سنين فقط ويستبعد أن يحمل ابن أخيه ميلاده ، روى هذا - الم - به يروى

عن ابن مهدي ثلاثين ألف حديث ، فلا يتصور هذا الإكثار لابن عشر ، وقد
افرد ابن ماجه بالرواية عنه من بين أصحاب الكتب الستة ، قال أبو موسى المديني
تكلم فيه أبو مسعود (أحمد بن الفرات الرازي) . وكتب إلى أهل الرى ينهام
عن الرواية عنه ، ويكثر الغريب في حديثه . وموسى بن الساور أبو الهيثم الضبي
من رجال الحلية مجهول الحال إلى آخر ما ذكرته هناك في (١٣٦) مما يقضى على
ملك الرواية الكاذبة ، لما في رجال السند من الكلام ، ولما في هذا الخبر لما صح
عن الثوري من الثناء البالغ على أبي حنيفة ، وقد ذكرت في التانيب (١٧) الطعون
الواردة في أبي نعيم الاصبهاني من ذكره الخبر الكاذب ، وهو يعلم أن الراوي
كذاب ، من غير تنبيه على ذلك كما فعل في الحلية بروايته رحلة مكذوبة بطريق
أحمد بن موسى النجار عن عبد الله بن محمد البلوي . وكلاهما كذاب . وهو يعلم
ذلك . وما يترتب على ذلك من القتن عند من يصدق الرحلة الكاذبة ، ومن عيوبه
المشهورة عند النقاد إجراؤه ما تحمله بالإجازة أو السماع في مجرى واحد . هذا .
نم إن الأستاذ الملقى قد اقتطع من كلامي الواسع في رجال هذا الخبر قولي :
(سالم بن عصام صاحب غرائب) ، ليلقى في روع السامع أنه لا مأخذ في الخبر
غير إغراب ساء ، والإغراب ليس بضار في نقد هذا الأستاذ المنافع ، مع أنه يغلب
إطلاق هذا في كلام أبي الشيخ وأبي نعيم على الأخبار الساقطة للمكرة ، وذكرت
هذا هنا ليكون نموذجاً لطريقته في النقد ، لا لأسايره في الكلام عن كل صغير
وكبير من غير حجة فيمن أثبتنا قول أهل النقد فيهم مع تثبيت أن توثيق
ابن حبان على طريقته في توثيق الجاهيل لا يرفع الراوي من درجة كونه مجهول
حال . وأن توثيق الخطيب لرجل من رواة المتألب لا يلتفت إليه حيث لا احتجاج
في قضية بن هو متم فيه

فأوصى القارىء الكريم أن يراجع الأصل من التأنيب ، فى مواضع نقده ، ليقف على جليلة أمر هذا الناقد المتكلف ، للمنافح عن عقيدة التشبيه ، للمنايذ لقادة الأمة فى التنزيه ، المعادى لأبى حنيفة وأصحابه فى فقههم الناضج وعقيدتهم السليمة . وتعو له على تهذيب تاريخ ابن عساكر لعبد القادر بن بدران فى السافرى أسفر عن توافقهما فى المذهب والمشرع ، وهو الذى يذكر فى مدخله عن الإمام أحمد أنه «ل (إن موسى كله الله من فيه) - عند ذكر الاصطخرى نقلا من طبقات ابن أنى يعلى - تعالى الله عن إفك الأفاكين ، والإمام أحمد يرى حتما من هذا القول الشنيع ، فليسانل الأستاذ الناقد علماء الشام عن مبلغ أمانة ابن بدران فى التصحيح والتهذيب ، ولم يكن السافرى الاداعرا سافر الوجه أصبحت الدعاة خلقا فيه وملكة عنده رغم أنف هذا الناقد الذى يرى تبرئة ساحته ليجعل أباحنية الإمام الأعظم ضالا مضلا وصاحبه أبا يوسف فاسقا من الفاسقين . وأصحاب أبى حنيفة أشبه الناس بالنصارى ، وهذا الهراء وحده يسقط من روى هذا الفحش مصدقا له ، وكفى بالمرء إثما أن يحدث بكل ما سمع ، فضلا عن احتلاق الأكاذيب .

وحكاية ابن أبى حاتم عن أبيه أنه صدوق على مصطنحه فى مقدمة الجرح والتعديل أنه يكتب حديثه للنظر ليس إلا ، وهو على كل حال ممن يدرس أبو حاتم أحواله كما ينبغى لتباعد داريهما ، راجع (١٣٦) من التأنيب ، وصاحب الطليعة ياذر سماع مثل ذلك الفحش فيدافع عن أناس هاشكي نيتبت فاحش كلامهم فى أبى حنيفة عند المنفلين ، غير حاسب حسب من أبيه من رقيب عتيد ؛ يحفظ أعماله ، ويتعقب أفعاله ، سأل الله تصون من زلزل . ومن عجائب صنع هذا الباحث أيضا رمية إياى بأخص أوصفه من ذنب التبرعيف فى مرقفه : من الروايات فيجعل عبد الله بن عثمان من الثمانيه فى سواد الكذابين - فى صدق

رمى أبى حنيفة بأنه يقول بفناء الجنة والنار مع تواتر خلافه عنه - عبد الله ابن عمر متزيذاً في نسبه ما شاء من الأسماء ومبدلاً عثمان بن عمر ليلقي في روع السامع أن هذا الراوى حنفى يقبل قوله عند أصحاب أبى حنيفة فيلصق بالامام هذا الاتهام بل ابن عمر هذا أيضاً مجهول الصفة فلا ينافى خبره ماتواتر عن أبى حنيفة وصاحبه أبى مطيع في إكفار من يقول بفنائهما راجع (٧٣) من التآنيب ؛ ومن ذلك أيضاً قول الأستاذ إن (أضاع) في شعر عبد الصمد بن اللؤلؤ محرف من (أطاع) في قوله في هجو أخيه : (أضاع القريضة والسنة) وهذا محمل ، ولو كان مراده هذا لقال : (أقام القريضة والسنة) لا (أطاع) ، وإنما الطاعة لله ولرسوله لا لأعمل ، وهذا ظاهر ، ثم مزاعمه فيما ذكرناه في تصحيف الخطيب للنظ (البتى) إلى (النبي) من رواية تعيد الحق إلى نصابه ، ومحاولته تكذيب ما رويناه في ذلك بطريق السمعاني فمن طرائف صنعه في تكذيب أى خبر إذا لم يحجبه ، فلست أطيل الكلام معه هنا لظهور التصحيف في الرواية بما ذكرناه من الحجج هناك (٨٧) ، ودعوى حصول تحريف للنصوص منى بهت محض ، على أن الذاكرة قد تحون في استدكار المعنى الخرفى فقول القائل : (كأنه ضعفه) . لا يفرق كثيراً من قوله (ضعفه) لكون الحكم على الأحاديث بالصحة أو الضعف ، وعلى الرجال بالثقة أو الضعف - في أخبار الآحاد - مبني على ما يبدو للناقد لا على ما في نفس الأمر ، فظهر أن ذلك عبارة عن غلبة الظن فيما لا يقين فيه ، وسبق أن قلنا عن أحمد في الرمادى (كأنه يغير الألفاظ) وقد بنى عليه الدم الشديداً باعتبار أن ظن الناظر لازم ، وقولى في مؤمل الذى اتخذ الناقد وسيلة تشنيع على هو : (مؤمل إن كان بن إهاب فقد ضعفه ابن معين على ما حكاه الخطيب ، وإن كان ابن اسماعيل كما صرح ، في بعض الطرق فهو متروك الحديث عند البخارى ، وليس في هذه الطبقة

مؤمل سواها) . وهذا ليس ببعيد من قول إبراهيم بن جنيد الذي حكاه عن ابن معين وهو (فكأنه ضعه) ، والذاكرة قد تخون ، فلا يجوز أن يرمى أحد بتعمد التحريف في مثل هذا الأمر خاصة فيما يذكر عرضا من غير استناد كبير إليه ، لأن المرجح هنا كون مؤمل هو ابن اسماعيل فيكون متروك الحديث ، ولا سيما أن نقد أساطير استنابة أبي حنيفة من كفر أو زندقة أو بدعة غير منحصر في مؤمل وبسط ذلك في التأنيب (٦٥) . والواقع أن من يسمى في تقوية روايات استنابة أبي حنيفة من الكفر والزندقة لا يستحق أن يخاطب ويلتفت إلى كلامه ، لأنه ربما يكون ممن لا يعلم ما هو الكفر وما هي الزندقة أو البدعة ؟ كهؤلاء المتقولين الذين يرمون أئمة الإسلام بالكفر والزندقة بأي سر سبب يعلو على مداركهم ، ولم يسأم الأستاذ الناقد من سرد أسماء رجال اقتضرت أما على ذكر موضع الحاجة من تراجمهم محاولا بذلك أن يرميني بالتفسير والتبديل ، مع أن قدر ما نقله عنى في صلب رده من النصوص يكذبه أوضح تكذيب ، فضلا عما أهمل ذكره . نكتل في الموضوع ، وللأمانة معيار خاص عنده ، وسبق أن قلت إن كلام ابن أبي حاتم في راو (إيه صدوق) لا يبرر الاحتجاج به قبل البحث عما إذا كان له صلاح أم لا ، بل هو دون قوله (إنه ثقة) ، في اصطلاحه المسجل في أول كتابه ، في شكل اصطلاحه ، على أن الاعتداد بمثل تلك الكلمات إنما هو عند صدورهما من أهل الشأن ، لأن فاقد الشيء لا يعطيه ، ومن الغريب أيضا أن لا يبالي الأستاذ الناقد برمى مثل أبي يعلى الموصلي راو بشهادة أثرور ، وأين هذا من التنافس بين الأقران ؟!

وكم قلت إنى لا أستوفى كلام المتكلمين في راو طعن فيمن ثبتت إمامته وتواترت أمانته بل أقتصر على موضع الحاجة في النقد في خبر ينفك في سنده أناس هلكي ، لأن المستفيض أو المتواتر لا يهضمه خبر في روضة مغامر ،

فمحمد بن فضيل لا يحتاج به بعضهم في رواية ابن سعد ، وهذا صحيح ، ولست
 بملزم بأن أقل كل ما قيل فيه في خبر ظاهر البطلان ، وادعاء تبرئة مثله من بعض
 عثمان رضي الله عنه يحتاج إلى رواية من غير مثل أنى هشام الرقاعي المعروف ،
 وإن لم أتعرض لهذا الاتهام في التأنيب ، ولا أرى باعثاً لإطالة الكلام في ثعلبة
 القاضي بعد أن سجلت في التأنيب نضعيفه من كتاب الضعفاء لابن الجوزي وغيره
 والكلام في سليم بن عيسى أشهر من أن يحتاج إلى إطالة الكلام فيه ، وسبق
 قولي في عبد الله بن محمود المروزي ، فلا أعيد الكلام فيه وأما محمد بن مسلمة فهو
 الخزومي حقاً وفاتني ذكره أثناء طبع التأنيب وكنت استدركته بعد الطبع على
 نسختي ، ونقل مني ذلك أصحابي إذ ذاك ونص ماسطرته في نسختي إكالة للتعليق:
 (وأما إن كان الخزومي فقد روى عن أبي حاتم توثيقه لكن تمامه أصحاب
 الأصول الستة وأحمد) وكفي في رد قوله ما ذكرته في (١٠٣) من التأنيب ، لأن
 عد قول أبي حنيفة من قول الدجال وصرف الحديث إلى هذا المعنى تجرؤ على
 الحديث واستطالة على الواقع ، فلا تتطلب ميزاناً لتعرف قيمة مروياته غير قوله المحكي
 عند الخطيب . وقاعدة ابن خزيمة وصاحبه ابن حبان في عد من لم يرو جرح فيه
 في الطبقات الأول ثقة طريقة يسلكها من يسلكها ويتنكبها من يتنكبها ، وهذا
 هو وجه عد المستورين ثقات عند بعض الأئمة ، ولكن هؤلاء مجاهيل عند الجمهور
 فلا داعي إلى الدندنة حول ذلك ، ولشوكاني شيخ الالامذهبية جزء يتساهل فيه في
 الرواية عن المجاهيل ، ولا يخفى هذا على بلديه النقاد ، ولقد أحسن الناقد صنعاً حيث
 نقل بعض كلامي في حديث العرنيين بنصه وهو يناقض تجنبه على بآي أظن في
 بعض الصحابة رضي الله عنهم فأين الطعن في هذا المنقول ؟ وبسط القول في تخير
 أبي حنيفة بعض روايات الصحابة على بعضها في التأنيب والنكت الطريفة . ورأيه

في ذلك من أمتن الآراء وليس في هذا أدنى مساس بالصحابة أنفسهم ، وعد ذلك طعنا تقول قبيح ، والمقارنة بين الأقوال والروايات والموازنة بينها شأن من اتسع أفقه في العلم كما أن محاولة رمي الرء بالطعن في الصحابة والتابعين وأئمة الدين من فقهاء وعلماء مؤتمنين بمجرد المحاكمة بين الآراء تهوّر أهل الزنق .

وقول الأستاذ الناقد في مفتتح كتابه : (وتعدى إلى الطعن في أنس بن مالك رضي الله عنه ، وفي هشام بن عروة .. حتى نسب إليه الكذب) من أدل دليل على أنه لا يتحاشى من أن ينطق بأبرز الافتراءات في الدعاية له هو بسيله ، لأنه باطل بطلانا ظاهراً بشقيه كباقي افتراءاته ، لأن غاية ما علمت في أنس رضي الله عنه هو نقل مذهب أبي حنيفة في تخيير بعض رواياته ، وهذا مشهور في كتب أهل العلم ، وليس في هذا مساس بأنس ، وكبر السن أمر لا مهرب منه من بعش وهو من نعم الله تعالى وإن كان لا يدع حافظة الرء على ما كانت عليه في عهد الشباب ، وأما علي في هشام بن عروة فهو عبارة عن نقل ما أخرجه الخطيب - قدوة الأستاذ النقد - في (١ - ٢٢٣) بطريق الساجي من قول مالك فيه بعد رحيله إلى العراق ، حيث قلت في (٩٨) من التأنيب : (روى الساجي عن أحمد بن محمد البغدادي عن إبراهيم بن المنذر عن محمد بن فضيل قال قال لي مالك بن أنس : هشام بن عروة كذاب .

قال : سألت يحيى بن معين ، قال : عسى أراد في الكلام ، فأما في الحديث فهو ثقة) . أهذا قولي أم قول مالك ؟ !! أيها الباهت الآؤك ! ثم علقته هناك على هذه الرواية بقولي : (وهذا من أفرادات الساجي ، وأهل العلم قد تبذر منهم بادرة فيتكلمون في أقرانهم بما لا يقبل ، فلا يتخذ ذلك حجة ، على أن ما يؤخذ به هشام بعد رحيله إلى العراق أمور تتعلق بالضبط في التحقيق ، وإلا فمالك

أخرج عنه في الموطأ) . أهكذا يكون الطعن في هشام ونسبة الكذب إليه ؟ !!
يا معلمى ! وباقي افتراءاته بالطعن في الأئمة من هذا القبيل ، فليحذر القارىء
الكريم من أن يفتقر بكلامه من غير رجوع إلى البحث في التأنيب ، لئلا يشاركه في
الإثم ، ورمي بما عاد طبع التأنيب مع زيادات ، ليكون بمثابة كل مباحث ، وقد نفذت
نسخه من مدة بعيدة ، والله سبحانه هو المبسر ، والتأنيب - بحمد الله سبحانه -
من الكتب التي لا تحوج إلى سواها في الذب عنها ، لكون مسائله محبوبة
الأطراف بأدلة ناهضة لا يناهها بسوء تشغيب المشاغبين ، والله ولي الهداية . وبسط
الكلام في الرد على الأستاذ الناقص في جميع تقولاته إنما يكون بعد استنفاد ما في
جعبته من سهام الطائشة ولناعود فعود إلى الموضوع إذا لم يوفق الله جل شأنه .

ثم إن من مذهب أبي حنيفة أيضا كما يقول ابن رجب في شرح علل
الترمذى (رد الزائد إلى الناقص في الحديث متنا وسندا) . وهذا احتياط بالغ في
دين الله يرضاه من يرضاه وينبذه من ينبذه ، فعلى هذا إذا ورد حديثان صحيحان
في أحدهما زيادة اسم شخص بين رجال السند أو زيادة لفظ في المتن وفي الآخر
نقصهما فأبو حنيفة يرد الزائد إلى الناقص في المتن والسند ، فإذا استلزم قص الاسم
انقطاعا بعد انخبر منه طعنا ، قبله أم لم يقبله ، باعتبار ما احتف به من القرائن والدلائل
وكذا يفعل عند نقص لفظ من المتن فإذا وقع في رواية عن راوٍ لفظ (عن)
أو (سمعت) في طريقين ، يجعل الناقص هو المتعين فيعد ذلك عنقته لاسمعا فتلا:
إذا ورد في رواية حميد في طريق (عن) وفي طريق (سمعت) يعد رواية حميد
هذه (عنقته) ، هذا هو مذهب أبي حنيفة في مثل هذه المواضع فهل عرفت الآن
يا معلمى مذهب الامام نافع عن نسج الأوهام ؟ وأما قبول المرسل أو الملقطوع
فموضوع آخر شرحه أهل الشأن في موضعه .

وكم قلت : إن ذكر ابن حبان لمجهول في ثقاته لا يرفه من مرتبة المستور ، فلا تبقى حاجة إلى التحدث عن مثل اسماعيل بن حمدويه . وأما قولى في محمد بن على بن الحسن بن شقيق : ليس (بذاك القوى) فيكفى في اثباته إعراض الشيخين عن إخراج حديثه فى الصحيح مع روايتهما عنه فى خارج الصحيح ، وأما أحمد ابن الفضل بن خزيمة ، وعلى بن محمد بن مهران السواق ، وجعفر بن شاكر ، وجعفر بن محمد الصيدلى فى حاجة إلى توثيق من سوى الخطيب وأمثلة من التهمين فى القضية ليلتفت إليه ، على أن السواق غير الصواف ، وكنت أظن أنه لا يخفى على مثل الأستاذ الناقد أنه لا يقبل قول المرء فى قضية هو متهم فيها ، فإذا هو يكثر الاحتجاج بقوله وقول أمثاله مع أنهم متهمون فيما نحن متناقشون فيه ، وهذا غريب من مثله ، ولا سيما بعد ثبوت التهمة ثبوتاً لا مهرب من نصديقه بما أوضحناه فى التأنيب . وأما قوله فى (أبى عمار المروزى) فنأشئ من إغفاله النظر فى جدول الإصلاح ، وهو مضروب عليه هناك لكونه سهواً مطبعياً . ولا أزيد التحدث عن ابن المنادى فإنه معروف ، وأما عبد الرحمن بن داود بن منصور فليس فى تاريخ أبى نعيم توثيقه على أن فافد الشيء لا يعطيه فلا ينفع هنا لا توثيق أبى نعيم ، ولا توثيق أبى الشيخ ، فكان هذه القاعدة غير محصنة فى نظر الناقد . وأما إبراهيم ابن سعيد الجوهري فذكرته فى سند فيه ابن رزقويه وابن سلم بقوى :

(فيه هما وإبراهيم الجوهري الذى رماه الحافظ حجاج بن انشاعر (شيخ مسلم) بأنه كان يتلقى وهو نائم . ولفظ ابن الشاعر (رأيت إبراهيم بن سعيد عند أبى نعيم (الفضل) وأبو نعيم يقرأ وهو نائم - وكان الحجاج يقع فيه) . وهو معنى قولى ، لأنه لا يتصور من مثل ابن الشاعر أن يقع فيه ، من غير أن يتكرر ذلك منه ، وإن كان لابد من رد هذه الحكاية فليتنزع بكون راويها عن ابن الشاعر هو عبد الرحمن بن يوسف الرافضى كما فعل ابن حجر ، ومن عنده ما يزيد على عشرين مجلداً فى أحاديث

أبى بكر رضى الله عنه يجب أن يذب عنه . وأما أحمد بن كامل ، فأرى قول الذهبي فيه في الميزان كافيًا في معرفة حا : (لينه الدارقطني وقال : كان متساهلا ومشاه غيره وكان من أوعية العلم ، كان يعتمد على حفظه فيهم) .

وفي اللسان (١ - ٢٠٩) وقال حمزة عن الدارقطني : (كان متساهلا ربما حدث من حفظه بما ليس في كتابه وأهلكه العجب) . والمعنى واحد لأن الاعتماد على الحفظ مما يوقع في الوهم ، وليس عادة النقاد أن يقولوا عما ليس في كتاب الراوى إنه عنده ، فلا يكون سقوط (في كتابه) مغيراً للمعنى ولا مقصوداً ، فهم الناقد أم لم يفهم .

ولم يذكر الناقد في النجاد وعبد الله بن المديني والحكيبي والعدني ما يوجب إعادة الكلام فيهم كما سبق ، وأما الأصمعي فقد وثقه غير واحد في الحديث ، وأما أخباره ونوادره المدونة في السكتب فيها كثير مما يرفض ، وقد قال ابن أخى الأصمعي عبد الرحمن بن عبد الله وقد سئل عن عمه : هو جالس يكذب على العرب وقال أبو رياش : كان الأصمعي مع نصبه كذاباً . وقال : سأله الرشيد لم قطع على يد جدك أصمعي ؟ فقل ظلم يا أمير المؤمنين وكذب عدو الله . إنما قطعه في سرقة . وأطال أبو القاسم علي بن حمزة البصري في كتاب التنبيهات على أغاليط الرواة الكلام فيه ، ومما قال فيه : كان مجبراً شديد البغض لعلى كرم الله وجهه ، وتكذيبه ليس بمنحصر فيما يروى عن أئمة زيد الأنصاري .

وهما انتهى ما أردت تحريره في هذه المرة بتوفيق الله عز وجل يوم الاثنين ١٢ ربيع الآخر سنة ١٣٦٩ هـ ، بالقاهرة المحروسة حرسها الله ، ووقفني لما فيه رضا وأنا المير إلى الله سبحانه محمد زاهد بن الحسن بن على الكوثرى غفر الله لي ولوالدي وشايعي وسائر المسلمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

فهرس «الترحيب»

- ٣ - مطلع الكتاب ، الناقد والمعلق ، والنرى المنفق .
- ٤ - الردود على التأيب بن تمهل وتعجل .
- ٦ - أدب الناقد والمعلق فى القاش العلمى .
- ٩ - أحداث حول نشر تاريخ الخطيب .
- ١٢ - الباعث لملات القلة على أى حنيفة وأصحابه .
- ١٥ - طريق صاحب التأيب فى البحث عن رجال المالب .
- ١٩ - منهج الناقد فى تدعيم المالب وحذف المتن .
- ٢١ - نقض افتراء الناقد مالطن فى الأئمة .
- ٢٤ - تكذيب إقامة الصغفاء مقام النقات قصداً بتوسع .
- ٢٥ - مائة ألف مسألة أتى بها حراسانى !!
- ٣٣ - ابن جسيه ، أو عاصم ، أو الورير .
- ٣٥ - الأصباغى ، ابن أبى الفوارس ، نخليط فى دواتين .
- ٣٧ - الخزاز والرزاز ، وغرائب صنع الناقد .
- ٤٣ - رسته ، أو نعيم الأصهبانى ، وتصحيقات مزعومة .
- ٤٨ - أس بن مالك رضى الله عنه ، هشام بن عروة .
- ٤٩ - رد الزائد إلى الماقص عند أى حنيفة متا وسداً .
- ٥١ - انتهاء الكتاب .

